



تحالف الكيانات العليا
ALLIANCE OF SUPREME FIRMS

الملف التعريفي للتحالف
ALLIANCE PROFILE



تحالف الكيانات العليا ALLIANCE OF SUPREME FIRMS

هو أول تحالف استشاري مهني ووطني وشامل لتحالفات فاعلة ومتكاملة مع كيانات استشارية مهنية ربحية وغير ربحية ووقفية في كافة التخصصات والمجالات. يهدف التحالف لتقديم أفضل النماذج العالمية من خلال شراكات استراتيجية دولية نوعية؛ للوصول لحلول احترافية وخدمات مبتكرة ومواكبة.

تعنى كيانات التحالف بالمجالات التالية: الحوكمة، الإستدامة، السياسات التشريعية، صياغة الأنظمة واللوائح، تفعيل الإبتكار والحلول المبتكرة، أعمال و مشاريع الخخصة وبرامج التخصيص، إدارة المخاطر، الإمتثال، الإلتزام، التحول الرقمي، المحتوى المحلي، نقل المعرفة، رفع مستوى رأس المال البشري، طول الرقابة المالية لضمان كفاءة الإنفاق، قطاع ريادة وتطوير الأعمال، المبادرات المجتمعية وتقديم التدريب والتطوير النوعي وفقا لأحدث التطبيقات والممارسات العالمية والمعايير والاعتمادات الدولية.

نسعى في **تحالف الكيانات العليا ASF** لإحداث نقلة نوعية إيجابية في سوق الأعمال ودعم الكيانات، وذلك لبناء بيئات ومجتمعات عمل عملية ومعرفية صحية ومنتجة وفعالة تتمتع بالمسؤولية العالية وبفرصٍ عادلةٍ ومتكافئةٍ.

رسالتنا هي تحقيق غاية القيادات وفرق العمل والكيانات وإيصالها إلى رؤاها ومستهدفاتها؛ وذلك من خلال تمكينها وتطويرها ودعمها بالاستراتيجيات والتطبيقات والأدوات اللازمة، لتحقيق قيمٍ مستدامةٍ وآثارٍ إيجابية، بما يملكه تحالفنا من كوادِرٍ تتمثل في **الهيئة الاستشارية وفرق العمل التي تضم أكثر من 1600 مستشار** ومتخصص حول العالم في كافة التخصصات الاستشارية والمهنية، والتي تتم إدارتها على أيدي قياداتٍ وطنيةٍ محترفةٍ تتمتع بخبراتٍ واسعة.



تحالف الكيانات العليا ALLIANCE OF SUPREME FIRMS

مركز الرؤية الإستراتيجية
Strategic Vision Center
تدريب وتمكين - تطوير أعمال
استشارات مالية - دراسات إستراتيجية



مركز الحوكمة والتشريعات
GOVERNANCE & LEGISLATION CENTRE



مجموعة العدالة القانونية
ALADALAH LEGAL GROUP

مشاركة للاستثمار
Mashariq Investment



شركة عمر الحماد القابضة
Omar Al Hammad Holding Company



الإستثمار الباقي والأثر الخالد
SUSTAINABLE INVESTMENT AND IMMORTAL IMPACT
- شركة غير ربحية -



SURVEY
دراسات اجتماعية واستطلاعات الرأي
SOCIAL STUDIES & OPINION POLLS



منصة الإستشارات الشاملة
Comprehensive Consulting Platform

QPI

Quantum
Protocol
Innovation
AI SOLUTIONS

المقدمة:

يعدُّ تحقيقُ التنميةِ المستدامة هدفًا عالميًا تشدُّهُ الدولُ كافةً، والدولُ الأعضاء في الجمعيةِ العامةِ للأمم المتحدةِ خاصةً، وتتبنَّى خطةُ التنميةِ المستدامة لعام 2030 مجموعةً واسعةً من قضايا التنميةِ الاجتماعيةِ والاقتصاديةِ، للقضاءِ على الفقرِ والجوعِ، وتوفيرِ الصحةِ الجيدةِ والترفيهِ والتعليمِ الجيدِ، فضلًا عن المساواةِ بين الجنسينِ، وضمانِ توفيرِ المياهِ النظيفةِ والصحيةِ، وتيسيرِ حصولِ الجميعِ على خدماتِ الطاقةِ بأسعارٍ معقولةٍ، وتعزيزِ النموِّ الاقتصاديِّ المطردِ والشاملِ للجميعِ، والعمالةِ الكاملةِ والمنتجةِ، مع توفيرِ العملِ اللائقِ للجميعِ، وإقامةِ بِنَى تحتيَّةٍ قادرةٍ على الصمودِ، وتحفيزِ التصنيعِ وتشجيعِ الابتكارِ، والحدُّ من كلِّ ما من شأنه معارضةُ المساواةِ داخلَ البلدانِ وفيما بينها، بالإضافةِ إلى جعلِ المدنِ والمستوطناتِ البشريةِ شاملةً وآمنةً للجميعِ، وضمانُ توفيرِ أساليبِ استهلاكٍ وإنتاجٍ مستدامةٍ، وليسَ هذا فقط، بل واتخاذُ إجراءاتٍ عاجلةٍ لمكافحةِ تغيُّرِ المناخِ وآثاره من خلالِ تنظيمِ الانبعاثاتِ وتعزيزِ التطوراتِ في مجالِ الطاقةِ المتجددةِ، والمحافظةِ على الحياةِ المائيةِ والبريةِ، وتشجيعِ إقامةِ مجتمعاتٍ سليمةٍ وشاملةٍ للجميعِ تطلعًا إلى تحقيقِ العدالةِ وبناءِ مؤسساتٍ فعالةٍ وخاضعةٍ للمساءلةِ الشاملةِ للجميعِ على شتى المستوياتِ، وكذا إحياءِ شراكاتٍ عالميةٍ لدعمِ التنميةِ المستدامةِ.

وقد تميَّزت رؤية المملكة العربية السعودية 2030 عن بقيةِ دولِ العالمِ بسعيها الحثيثِ لتحقيقِ التنميةِ الشاملةِ من منطلقِ ثوابتنا الشرعيةِ، والاستفادةِ من مواردها البشريةِ وثرواتها وطاقاتها ومكامنِ القوةِ فيها، لبناءِ وطنٍ أكثرَ ازدهارًا وتفوقًا، وتحويلِ بلدنا لأنموذجٍ رائدٍ يكونُ في مقدمةِ دولِ العالمِ.

وفي سبيلِ تحقيقِ ذلكِ صممت حكومتنا الرشيدةُ مجموعةً من البرامجِ لتطويرِ البيئةِ التشريعيةِ وإصلاحِ البيئةِ التنظيميةِ بجميعِ الجهاتِ والقطاعاتِ، وذلكَ لسدِ الثغراتِ ومحاربةِ الفسادِ وخلقِ الفرصِ التنافسيةِ، وتعزيزِ الإنتاجيةِ وتحفيزِ الابتكارِ، وقد أسفرت نتائجُ تطبيقها خلالِ السنواتِ الماضيةِ عن نجاحاتٍ باهرةٍ في فترةٍ وجيزةٍ،

منها -على سبيلِ المثال- (برنامجُ إعادةِ هيكلَةِ الحكومةِ) الذي يقومُ على إعادةِ الهيكلةِ باستمرارٍ لخدمةِ الأولوياتِ الوطنيةِ، فتمَّ على إثرِ تفعيله إلغاءُ المجالسِ العُليا في الدولة، وإنشاءُ مجلسينِ أحدهما للشؤونِ السياسيةِ والأمنيةِ، والآخر للشؤونِ الاقتصاديةِ والتنمويةِ، مما أسهمَ في تسريعِ عمليةِ وضعِ الإستراتيجياتِ ورفعِ كفاءةِ الأداءِ وتسريعِ الإجراءاتِ وعملياتِ اتخاذِ القرارِ. وبرنامجُ (إدارةِ المشروعاتِ) الذي مكَّنَ الدولةَ من إدارةِ كمِّ هائلٍ من المشروعاتِ الإصلاحيةِ والتطويريةِ في جميعِ الأجهزةِ الإداريةِ، بطريقةٍ ملائمةٍ وموائمةٍ للجهودِ، عبرَ مكاتبٍ متخصصةٍ في مجلسِ الشؤونِ الاقتصاديةِ والتنميةِ وغيرها من الجهاتِ الحكوميةِ.

وكذلك تدقيق بعض الأنظمة القائمة وسنّ أنظمة جديدة ضمن تفعيلها لبرنامج (مراجعة الأنظمة) باعتباره أحد أهم إسهامات رؤية 2030، وذلك في سبيل تعزيز إمكانية التنبؤ بالأحكام ورفع مستوى النزاهة وكفاءة أداء الأجهزة الحكومية والعدلية، وزيادة موثوقية الإجراءات وآليات الرقابة، وتوفير بيئة آمنة وجاذبة للاستثمارات الأجنبية، من خلال الوقوف على أفضل ما أسفرت عنه التجارب الدولية الناجحة، خاصة فيما يتعلق بالشفافية والوضوح ومنع العشوائية وتعارض الأحكام القضائية، فأخرجت مجموعة من الأنظمة، منها (نظام الشركات، ونظام المؤسسات والجمعيات الأهلية، ونظام رسوم الأراضي البيضاء، ونظام الهيئة العامة للأوقاف، ونظام المحاكم التجارية، ونظام الأحوال الشخصية، ونظام التحكيم التجاري، ونظام الإثبات، ...)، وغيرها من الأنظمة التي ساهمت في دعم التوجهات القانونية الحديثة، وخلق بيئة تنظيمية وإدارية ذات كفاءة وفعالية. وفي طور تطبيقها لبرنامج (تحقيق التوازن المالي) قامت بمراجعة المشروعات القائمة وآلية اعتمادها وأثرها الاقتصادي، مما أسهم في رفع إيرادات المملكة غير النفطية في السنوات الماضية. كما أسست المركز الوطني لقياس أداء الأجهزة العامة ضمن تفعيلها لبرنامج (قياس الأداء) سعياً لتعزيز مبدأ المساءلة والشفافية الذي يُعدُّ أحد أهم مبادئ الحوكمة، وذلك لاعتماد ثقافة الأداء في تقويم جميع الجهات والبرامج والمبادرات.

وفي ظلّ انتقال رؤية المملكة العربية السعودية 2030 إلى المرحلة التالية لتعميق الأثر وإشراك القطاع الخاص في رحلة التحول لإحداث نقلة نوعية في مختلف القطاعات، أعادت هيكلة بعض برامج تحقيق الرؤية مستحدثة برامج جديدة لعكس طموحات وقدرات بلادنا وتحقيق الرؤية على أكمل وجه، ومن ذلك برنامج (التحول الوطني).

الذي يهدف إلى تطوير البنى التحتية اللازمة، وتهيئة البيئة المُمكنة للقطاعات العام والخاص وغير الربحي، من خلال التركيز على تحقيق التميز في الأداء الحكومي ودعم التحول الرقمي، والإسهام في تنمية القطاع الخاص، وتطوير الشراكات الاقتصادية وتعزيز التنمية المجتمعية، وضمان استدامة الموارد الحيوية.

إثر ذلك، ساهم تحالف الكيانات العليا ASF في دعم برامج التحول الوطني من خلال الإشراف على عددٍ من التشريعات والشؤون القانونية في مكتب تحقيق رؤية المملكة العربية السعودية 2030، وإعداد برامج تدريبية وتطويرية متخصصة لأكثر من ٦٥ جهة حكومية وخاصة في السياسات التشريعية والتنظيمية وأعمال الحوكمة وإدارة المخاطر والإلتزام وإدارة المشاريع وتقديم الاستشارات في الحوكمة والاستدامة لمجموعةٍ من الأعمال والمشاريع بمختلف القطاعات الحكومية وشبه الحكومية والخاصة وغير الربحية، إضافةً إلى إعداد الأبحاث والدراسات التي تكلفت بإخراج مجموعةٍ من المصنّفات العلمية في التشريع والحوكمة، وأضحت مرجعاً تطبيقياً وعلمياً مُحكّماً بعد مراجعته من هيئةٍ علميةٍ مختصة، وتطويره وتسهيل عباراته ليكون في متناول المختصين والمهتمين، إيماناً منها بدور التشريعات وحوكمة الإدارات والمؤسسات الكبير في تحقيق أهداف رؤية 2030 للتحول إلى حُكومةٍ عالية الأداء، مُتمنّعة بسماحِ الفعالية والشفافية والمساءلة، وما لذلك من أثرٍ في دعم الإصلاح الإداري ومكافحة الفساد وتعزيز التنمية البشرية والاقتصادية، باعتبارها أحد الأساليب التنظيمية والإدارية المساعدة في تحقيق أهداف الحكومات التنموية، وتقليل احتمالية حدوث الأزمات وإدارة المخاطر.

هذا ونعزّم في تحالف الكيانات العليا ASF -وفي ظل التسارع المطرد الذي يشهده العالم اليوم- إلى تفعيل استخدام وسائل الذكاء الاصطناعي AI فيما تقدمه من خدماتٍ لعملائها، حرصاً على ضمان جودة المخرجات ودقة النتائج وسرعة الإنجاز، ومواكبةً لتطلعات قيادتنا الرشيدة وقفزاتها التنموية في سبيل تحقيق التحول الرقمي واستراتيجيات الرؤية 2030، ورغبةً منا بتقديم نموذجٍ مثاليٍ لما تعنيه الخدمة الشاملة المتكاملة.

أهداف تحالف ASF الأساسية:



تجويد التشريعات والأنظمة الصادرة من جوانب القصور فيها ومقارنتها وتطويرها



صياغة السياسات التشريعية والقوانين التنظيمية واللوائح الداخلية بما يحقق الأهداف والتطلعات



دعم برامج رؤية المملكة العربية السعودية 2030 واستراتيجياتها لخلق تنمية اجتماعية واقتصادية وبيئية مستدامة



السرعة والدقة في إنجاز طلبات العملاء باستخدام أحدث التقنيات المبتكرة ومنها الذكاء الاصطناعي، تحقيقاً لغاياتهم وتطلعاتهم بكفاءة وجودة عالية



الحد من المخاطر المتعلقة بالتجاوزات والفساد المالي والإداري في مختلف الجهات المستفيدة وضبط سلوك المنظمات وتفعيل الدور الرقابي عليها



تحقيق الغايات التنموية للجهات المستفيدة من خدمات التحالف من خلال إرساء قواعد الحوكمة وتفعيل نقل المعرفة والمحتوى المحلي وتشجيع الابتكار ودعم برامج التخصص لتحقيق الاستدامة التنموية



تأهيل المستشارين والمتخصصين ورفع مستوى الوعي الشامل لديهم من خلال تقديم تدريب نوعي و تطبيق أحدث الممارسات العلمية والعملية



دعم الجهات في تحول عملياتها، من التقليدية إلى الرقمية وابتكار الحلول المتقدمة لتجاوز التحديات والمعوقات التي تواجهها



ضمان تمتع أعضاء مجالس الإدارات في الجهات المستفيدة بالمسؤولية والكفاءة المطلوبة لحسن إدارة الجهة، من خلال إسباغ قواعد الحوكمة الرشيدة والفعالة

قيم تحالف ASF الأساسية:



تفعيل
الشراكات
الاستراتيجية



الإبتكار
وتطوير
الأعمال



التشريعات
المتجددة
المواكبة



ضمان
الإستدامة
التنمية



الحكومة
الرشيدة
الفعّالة



تطبيق
الإفصاح
والشفافية



ضمان
الإمتثال
العالي



الرقابة
والمحاسبة
والمراجعة



تفعيل وشراكة
القطاع غير
الربحي



الإستثمار في
رأس المال
البشري



تأكيد
نقل
المعرفة



دعم
المحتوى
المحلي



ضمان
الإلتزام
المهني



توقُّع
وإدارة
المخاطر



ضمان
كفاءة
الإتفاق



الخدمة
المهنية
المتكاملة



الوعي
المجتمعي
الشامل



الحلول
التقنية
المتقدمة



تقديم
التدريب
النوعي



مقارنة
وتطبيق أفضل
الممارسات
العالمية

كلمة الرئيس التنفيذي للتحالف:

بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله ،

نتجّه جهودُ العالمِ اليوم إلى الحفاظ على الموارد الطبيعية للدول والحد من التلوث البيئي، ووقاية الصحة العامة، وتحقيق العدالة الاجتماعية والاستدامة الاقتصادية، وحماية التنوع البيولوجي والثقافي، ضمن خطة عالمية معدة للتنفيذ وتحصيل النتائج على المدى الطويل، مستهدفةً دول الأمم المتحدة بصفة خاصة ودول العالم أجمع بصفة عامة، والمعروفة بمسمى "أجندة الأهداف العالمية 2030". ويتأتى هذا الاهتمام من منطلق إنساني وأمني واقتصادي وبيئي واجتماعي وثقافي، يكفل للإنسان والأجيال القادمة في أرجاء المعمورة حياةً آمنةً ومستقرةً ومتوازنة، وقابلة للتطور لخدمة البشرية وحمايتها. وقد برزت المملكة العربية السعودية بجهودها الحثيثة وخطواتها الراسخة لتحقيق التنمية بين صفوف المجتمع الدولي والإنساني خلال فترةٍ وجيزةٍ ومشهودةٍ منذ انطلاق الرؤية. ومن ذلك ما أعدته من خطط وبرامج تستهدف تحسين البيئة التنظيمية لمنظمات الدولة وتطوير التشريعات والقوانين، بهدف رفع كفاءة العمل الحكومي وفعاليته في تقديم الخدمات للمواطنين والمقيمين وبقيه مؤسساتها العامة والخاصة، وتأهيل كوادرها تأهيلاً متقدماً يكفل تجويد مستوى الخدمات المقدمة عبر تطوير برامج التدريب. مستعينةً بأحدث الابتكارات المتقدمة في التقنية لتحسين البنية التحتية الإلكترونية للمنظمات، ومن ذلك ما قامت به من جهودٍ تحوليةٍ في الاستغناء عن أساليب الإدارة التقليدية ورقمنة بيانات المنظمات وتطوير الأنظمة الإلكترونية والتطبيقات الحكومية تسهيلاً لتواصل المواطنين والمقيمين مع مرافق الدولة وضماناً لتطبيق مبادئ الحوكمة. وقد امتدت خطط برامجها الشاملة لجملة عمليات التحسين والتطوير لتشمل تطوير العلاقات الدولية وتحسينها مع الدول الأخرى والمؤسسات العالمية، بهدف تعزيز التعاون وتبادل الخبرات والتقنيات المختلفة. ولما تتطلبه جُل هذه التحسينات من برامج تنظيمية ورقابية مُمكنة، دعت الحاجة إلى استحداث القوانين وتحديثها والحوكمة والتنظيم الإداري لما في ذلك من أثر مباشر على ضبط سلوك المنظمات والمجتمعات، بما في ذلك المنظمات الحكومية ومنظمات الأعمال التجارية والقطاع الثالث - غير الربحي-. مستعينةً ومُسخرَةً جميع الكوادر والخبرات وأحدث التقنيات، بهدف تطبيق أفضل الحلول الوقائية والاستباقية درءاً للتجاوزات المالية والإدارية.

وحيث إن التسارع الكبير الذي يقف على أعتابه العالم اليوم في مختلف المجالات يتطلب التكيف والتغيير والابتكار لمواكبة التحولات الحاصلة، من ظهور الاقتصاد الرقمي والاستثمار في الابتكار والتكنولوجيا والتحول نحو الاقتصاد الأخضر المستدام وتطبيقات الإنتمان الكربوني " صكوك الكربون "، بالإضافة إلى التقنيات المستحدثه في مجال الذكاء الاصطناعي والحوسبة السحابية والروبوتات والأتمتة، ومختلف التحولات البيئية والصحية والثقافية والترفيهية، مما يسترعي -وبلا شك- ضرورة الالتفات إلى توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي AI في دعم آليات سنّ التشريعات وحوكمة الجهات على نحو يكفل للدولة مواكبة هذا التسارع المضطرد، عبر استغلال قدراتها الفائقة في عمليات تحليل البيانات والمعلومات، وإجراء استطلاعات الرأي والتحليلات الإحصائية وتحديد المواضيع الأكثر أهمية لدى المواطنين، واستعمال الروبوتات والأتمتة في تحسين عمليات الحوكمة عبر تقنيات الإدارة الذاتية في القطاعات المحتملة لذلك، كالموانئ والمطارات والمستشفيات وغيرها من المرافق الحيوية التي تتطلب تحسين الكفاءة والفعالية وتقليل التكاليف الإدارية، ليكون لدولتنا السبق على المستوى الدولي والمحلي في جني ثمار وأثار تطبيقها لبرامج وخطط الرؤية 2030، واستدامة تميّتها.

الدكتور عبد الله الحمد



Omar@adalagroup.com ✉ +966554272726 📞

المملكة العربية السعودية الرياض 📍 adalagroup.com 🌐

نبذة عامة

خبرة وممارسة محلية ودولية لأعمال المحاماة والتحكيم والحوكمة والسياسات التشريعية والاستشارات الشرعية والقانونية في كافة القطاعات، مع تخصص واهتمام وشغف بالتدريب والتطوير، والارتقاء بأعمال الإدارات القانونية في القطاع العام عبر تقديم برامج تدريبية تطبيقية من خلال عقد دورات وورش عمل لأكثر من 45 جهة حكومية، مع التخصص الدقيق في القضايا التجارية والأوراق المالية وقضايا التركات والأوقاف، واهتمام بإيجاد الحلول التنظيمية للإشكالات العقارية وحقوق الملكية الفكرية، إضافة لتمثيل القانوني الشخصي والاعتباري للجان والهيئات ومجالس الإدارات، وتولي مهام التفاوض وإبرام العقود، والإشراف على تطبيقها وتنفيذها، والتمثيل النظامي للجهات والكيانات العامة والخاصة داخل المملكة وخارجها منذ عام 1426 هجري 2006 ميلادي.

درجة الدكتوراة في الحوكمة على القطاع العام من قسم الرقابة بالمعهد العالي بتقدير ممتاز مع مرتبة الشرف الأولى، وهي بفضل الله رسالة الدكتوراة التطبيقية الأولى في الحوكمة على مستوى الخليج والوطن العربي، وقد اعتنت بالجانب التشريعي والقانوني والإداري كونها نتاج ممارسة عملية لأعمال الحوكمة والسياسات التشريعية في عدة جهات كان آخرها مكتب تحقيق الرؤية الذي تم فيه العمل على تشريع وصياغة العديد من الأنظمة، وقد طبقت الدراسة العلمية على ثلاث وزارات حيوية ممثلة في وزارة العدل ووزارة التجارة ووزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، ومؤلف لعشر مؤلفات متخصصة.

مشرف على مجموعة من البرامج التطويرية والتدريبية لعدد من الوزارات والهيئات والجامعات والكيانات العامة والخاصة، من أبرزها: برنامج السياسات التشريعية التابع لبرنامج الصناعات الوطنية والخدمات اللوجستية NIDLP، أحد مبادرات برنامج تحقيق رؤية المملكة العربية السعودية 2030، بمشاركة 27 وزارة وجهة تابعة للمجلس الاقتصادي الأعلى، إضافة لبرامج الإعداد والتأهيل للمستشارين والمحامين والمختصين القانونيين ومنسوبي القطاع العدلي عموماً، والتي تم تقديمها بالتعاون مع كلية الحقوق والعلوم السياسية والمعهد العالي للقضاء ومركز التدريب العدلي التابع لوزارة العدل وغيرهم من الجهات الرائدة والمهتمة بتطوير البيئة القضائية والتشريعية بشكل عام.

رئيس وعضو مجالس وتحالفات ولجان تصفية وقسمة تركات رضائية وجبرية، لأكثر من 30 شركة بمبالغ تجاوز مجموعها 65 مليار ريال، كما تولى الإشراف على جميع الأعمال اللاحقة بها من أعمال الأوقاف وإجراءات وصياغات الصكوك الوقفية، وأعمال نظار الوقف وضبطها والرقابة عليها، وما يلزم ويتبع أعمال التصفيات من مهام الولاية والوصاية والحراسة القضائية، والإشراف على تنفيذ أعمال وكلاء البيع القضائي في إقامة المزادات المقفلة والعينية الخاصة والعامة على العقار والمنقول، وقد تم التعيين المباشر من المحاكم المختصة بأحكام قضائية مصدقة من محاكم الاستئناف.

20+ 
عام إدارة تنفيذية
ومجالس استشارية

450+ 
صك
قضائي

40,000+ 
ساعة
استشارية

30+ 
الأنظمة
والتشريعات

65 مليار 
أعمال تصفية
التركات

56+ 
عدد الجهات التي
تمت حوكمتها

45+ 
عدد أحكام التحكيم
المصادقة من محاكم
الاستئناف

المسار الأكاديمي | العلمي

<p>2020 درجة الدكتوراة في حوكمة القطاع العام قسم الرقابة بالمعهد العالي بجامعة الإمام محمد بن سعود بتقدير ممتاز بمرتبة الشرف الأولى</p>	<p>2011 درجة الماجستير في القانون الدولي جامعة ولنقونق الأسترالية، والتخصص الدقيق في مكافحة الجريمة الدولية (الجرائم المالية، الفساد المالي والإداري، جرائم الملكية الفكرية، مكافحة جرائم غسل الأموال ومكافحة جرائم الإرهاب وعمليات تمويل الإرهاب، الأمن السيبراني والجرائم الإلكترونية، الجرائم الدولية المتعلقة بحقوق الانسان، وغيرها)</p>	<p>2006 درجة البكالوريوس من كلية الشريعة بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية</p>	<p>2025 برامج تدريبية ودبلومات عليا في عدة مجالات إدارية وقانونية وتشريعية وبرامج علمية وعملية وزمالات معتمدة في أعمال الحوكمة والأوقاف وتصفية الشركات</p>
<p>رئيس مجلس الإدارة والشريك المؤسس لمجموعة العدالة القانونية (ALG) ومركز التحكيم والتسوية والأكاديمية العدلية للتدريب القانوني الرئيس التنفيذي لتحالف الكيانات الاستشارية (ACF) ALLIANCE OF CONSULTING FIRMS والكيانات المهنية التابعة لها، كشركة مآثر - غير ربحية - ومركز PRO-TALENT للدراسات والابحاث وتطوير الأعمال، وشركة الحوكمة الرقمية وبقية كيانات التحالف. رئيس الهيئة الاستشارية بمركز الحوكمة والتشريعات . رئيس وعضو بعدد من الهيئات القضائية والتحكيمية واللجان التشريعية. كبير المستشارين في التشريعات والحوكمة والشؤون القانونية وممثل رئاسة الحرمين في هيئة الخبراء بالديوان الملكي. رئيس اللجنة الوطنية القانونية بمجلس اتحاد الغرف السعودية. عضو لجنة تطوير الحوكمة والرقابة ومراجعة التشريعات في المجلس الوطني للسلامة والصحة المهنية برئاسة معالي وزير الموارد البشرية عضو اساسي بلجنة الشراكات الاستراتيجية بمجلس اتحاد الغرف السعودية . عضو اللجنة الاستشارية العليا لتطوير أوقاف الحرمين وتنمية القطاع الغير ربحي. عضو اساسي بلجنة الأوقاف بمجلس اتحاد الغرف السعودية. عضو اساسي بلجنة الشركات غير الربحية بمجلس اتحاد الغرف السعودية . زمالة المستشار الوقفي- قضاء- المعهد العالي للقضاء عضو هيئة تدريس وأستاذ قانون متعاون مع عددٍ من الجامعات الحكومية والخاصة لمراحل الماجستير والدكتوراة. محكم معتمد بالتعيين من محاكم الاستئناف بموجب أحكام قضائية تم الفصل فيها وتصديق أحكامها وتنفيذها. خبير ممارس لوسائل التقاضي البديلة (أعمال التحكيم التجاري، أعمال الصلح والتوفيق، أعمال التسوية الودية، أعمال الوساطة القضائية). كبير المستشارين وعضو مجالس إدارة ونظارة في عدد من المشاريع الوقفية والشركات غير الربحية والمبادرات التطوعية. مؤلف لعدد من الكتب القانونية والإدارية المتخصصة، منها:</p>	<p>3400+ ساعة تدريبية</p> <p>4900+ متدرب قانوني</p> <p>450+ ورشة عمل</p> <p>9+ مؤلفات في التشريعات والحوكمة</p> <p>28+ برنامج تدريبي</p>		

المجموعة الكاملة للحوكمة وهي ست مؤلفات

- 01 الحوكمة الرقابية على القطاع العام.
- 02 الحوكمة (مفاهيم ومبادئ وتطبيقات).
- 03 الحوكمة المالية (مفهومها وأصولها وأدوارها الرقابية).
- 04 الحوكمة الرقمية (بين النظرية والتطبيق).
- 05 الحوكمة في ضوء الشريعة (دراسة تأصيلية).
- 06 الدليل الإجرائي لأعمال الحوكمة.

موسوعة لسياسات التشريعية وتتضمن أربع مؤلفات

مدرب معتمد لأكثر من ثمانية وعشرين زمالة ودبلوم و برنامج تدريبي، ومنها:

- برنامج الزمالة المعتمدة في الحوكمة والاستدامة (FGC).
- برنامج الحوكمة والاستدامة (GSP).
- مبادئ السياسات التشريعية (PLP).
- تطبيقات السياسات التشريعية (ALP).
- إدارة شركات ومكاتب المحاماة (LFM).
- تطوير أعمال الإدارات القانونية (DLD).
- بناء الشراكات الاستراتيجية وإدارة التحالفات (BSP).
- حوكمة القطاع العام (PSG).
- أعمال تصفية وقسمة الشركات (LDI).
- تطبيقات وسائل التقاضي البديلة (ADR).
- سلسلة برنامج المحامي الممارس (PLP).
- التحكيم التجاري وتطبيقاته العملية (CAP).
- حوكمة الشركات - مبادئ وتطبيقات (CGP).
- تطبيقات صياغة العقود (ACD).

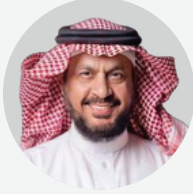
أعضاء المجلس الإستشاري للتحالف:



سعادة المحامي
المستشار
د. هياف بن محمد الفويه
دكتوراه في القانون الإداري



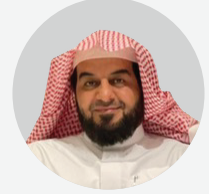
سعادة الدكتور:
نادر العبدالكريم
كبير مستشارين - تخطيط
استراتيجي وتطوير مشاريع



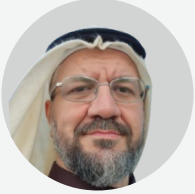
سعادة المستشار:
عبدالله الصقهان
استشاري جودة وتقييم
مشاريع



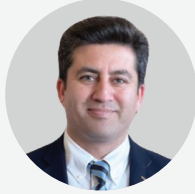
سعادة المهندس:
وسام زنتوت
كبير مستشارين - تطوير
أعمال



فضيلة الشيخ الدكتور:
د. خالد الشايح
عضو مجلس الأمناء بوقف
الملك عبدالله



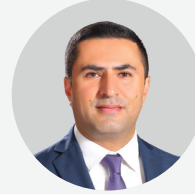
سعادة المستشار:
عبيده جودت شراب
خبير التشريعات والمرونة
الاستراتيجية



Deputy Mayor:
Sabeel Sajid
استشاري علاقات دولية



سعادة المستشار:
محمد عماوي
خبير حوكمة واستشاري إدارة
مخاطر وسياسات تطوير
القطاع العام



سعادة الدكتور:
هاني عبدالله
خبير استشاري إداري
واستراتيجي



سعادة اللواء السابق
المستشار الدكتور: منصور
الربيعان
استشاري أول - مشاريع
قانونية



سعادة المستشار:
عبد المالك عسيري
استشاري أول - استثمار
ومالية



سعادة المستشار:
وليد البريدي
استشاري أول - استمرارية
أعمال



سعادة المستشار:
مروان عطا
مستشار تخطيط
استراتيجي وإدارة ابتكار



سعادة الدكتور:
سليمان الغامدي
كبير المستشارين -
تطوير إداري



Captain Fezi
استشاري استراتيجيات
الاعمال



سعادة الدكتورة:
أمال السبيعي
استشاري أول - شركات
استراتيجية



سعادة الدكتورة:
شهد المهنا
استشاري أول - تشريعات
وحوكمة



سعادة الدكتورة:
أمل باوزير
استشاري أول - تطوير
أعمال



سعادة الدكتورة:
غادة العتيبي
استشاري أول - قانون
وتشريعات



سعادة البروفيسور:
رقية المعاينة
كبير المستشارين - تطوير
أعمال وتخطيط استراتيجي

أعضاء المجلس الإستشاري للتحالف:



سعادة المستشار:
السيد قصي آل شيان
مستشار اول - مشاريع
استراتيجية



سعادة المستشار:
محمود ال غالب
مستشار اول - قانوني
وتشريعي



سعادة اللواء:
سلمان الملحم
استشاري اول - مشاريع
استراتيجية



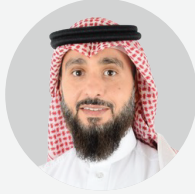
سعادة البروفيسور:
عبدالوهاب الرسيني
كبير المستشارين - حوكمة
وتشريعات



سعادة الدكتور:
صالح الدقلة
كبير خبراء - تخطيط
استراتيجي



سعادة الدكتور:
عبدالرحمن العثمان
خبير أول إدارة مشاريع قانونية
وتشريعية



سعادة المستشار:
محمد الرويسان
مستشار قانوني



سعادة المهندس
نايف الجبرين
مستشار اقتصادي وقائد
مشاريع ومحافظ استثمارية



سعادة المستشار:
د. نايف الغامدي
خبير قانوني وتشريعي



سعادة الدكتور:
رامي خياط
استشاري اول - تطوير
استراتيجي وتدريب مهني



سعادة المستشار:
محمد الفتني
أستشاري أول تخطيط
استراتيجي وتطوير أعمال



سعادة الأستاذ:
محمد الدغيثر
مستشار مالي



سعادة المحامي:
محمد الغييب
خبير قضائي وتحكيمي



سعادة المستشار:
د. سعيد العمودي
مستشار تدريب وتطوير
اداري



سعادة المستشار:
د. إدريس أوهلال
مستشار تدريب وتطوير
اداري



سعادة المهندس:
ناهض الحربي
استشاري اول - تحول رقمي
وذكاء صناعي



سعادة المحامي:
مبارك الزايد
مستشار قضائي
وتشريعي



سعادة المحامي:
عبدالله الحربي
مستشار قضائي
وتشريعي



سعادة الدكتور:
صالح بن مبارك بامحرز
خبير تحكيم دولي



سعادة الدكتور:
حسن الشوكاني
استشاري أول- مشاريع
قانونية

أعضاء المجلس التنفيذي للتحالف:



سعادة المستشار:
سلمان العمري
كبير المستشارين في
الحكومة



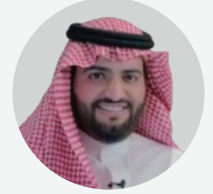
سعادة المستشار :
رامي ابو هلال
مدير العمليات و المشاريع
في التحالف



سعادة المهندس:
مهند جميل
استشاري أول - ابتكار وتطوير
أعمال



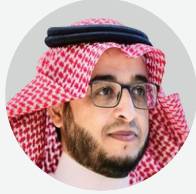
سعادة المستشار:
د. فارس المسعري
استشاري أول - إداري
مشاريع



سعادة المحامي:
د. فارس الدرعاي
استشاري أول- قيادة
مشاريع قانونية وتشريعية



سعادة المهندس :
محمد الجاز
كبير المستشارين في
التخصيص



سعادة الدكتور:
بندر آل جابر
استشاري أول تطوير
استراتيجي



سعادة الدكتور:
ايمن بن عبدالله بن سلطان
استشاري أول- مشاريع
قانونية



سعادة المستشار:
أنس جبلي
مستشار أول في القطاع
غير الربحي



سعادة المستشار:
ابراهيم الجمعة
كبير المستشارين في التحول
الرقمي



سعادة المستشارة:
أسماء ال بريك
أخصائي أول - حوكمة
وتشريعات



سعادة المستشار:
محمد جبرين العصيمي
محامي و مستشار قانوني



سعادة المستشار:
مهند القايدي
محامي و مستشار قانوني



سعادة المستشار:
سالم الذخيل
أخصائي أول - حوكمة
وتشريعات



سعادة المستشار:
محمد محافظه
كبير المستشارين في
التحول الرقمي



سعادة الأستاذة:
وداد الخالدي
مساعد إداري أول - مشاريع
قانونية



سعادة الأستاذة :
منال المزيد
مساعد إداري أول - تطوير
إداري



سعادة المستشارة:
علا الغامدي
أخصائي اول- GRC



سعادة المستشارة :
سمر دياب
أخصائي أول - تطوير إداري

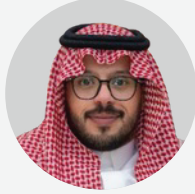


سعادة المستشارة:
فاطمة العمري
أخصائي أول - تشريعات
القطاع غير الربحي

أعضاء المجلس التنفيذي للتحالف:



سعادة المهندس :
فارس القحطاني
إخصائي ادارة مشاريع



سعادة المحامي :
محمد العسيري
مستشار قانوني



سعادة المستشار:
مرعي العاصمي
إخصائي ادارة مشاريع
وتطوير عقاري



سعادة المهندس الدكتور:
علي خالد سابق
خبير تنفيذي ادارة مشاريع
استشاري اعمال الحج
والعمرة



سعادة العميد السابق :
سعید آل عيسى
استشاري اول - ادارة
اعمال



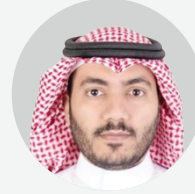
سعادة المستشار :
ابراهيم الدنياوي
إخصائي حوكمة والتزام وادارة
مخاطر



سعادة الأستاذ:
مصعب آل كشتو
إخصائي علاقات عامة



سعادة المحامي :
نواف القباع
خبير استراتيجيات قانونية



سعادة المستشار :
احمد الطلحي
استشاري أول-قانون
وتشريعات



سعادة المحامي :
عبدالله العرينان
مستشار قانوني وتشريعي



سعادة المحامي:
عماد المهر
إخصائي قانوني وعلاقات
عامة



سعادة المستشار:
زيد زعرور
استشاري ادارة مشاريع
عامة



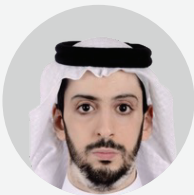
سعادة الأستاذ:
أنس السنيدي
إخصائي قانون بنكي



سعادة الأستاذ :
إبراهيم المشعل
إخصائي قانوني (ملكية فكرية)



سعادة المستشار:
بدر المهر
استشاري مشاريع
وعلاقات عامة



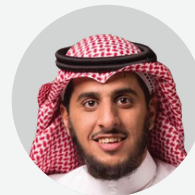
فضيلة الشيخ :
عبدالباري السلمي
خبير قضائي تشريعي



سعادة الأستاذ:
منير الحربي
إخصائي علاقات عامة



سعادة المستشار:
مسفر آل مشهور
إخصائي ريادة اعمال



سعادة المستشار:
ابراهيم المنصور
محامي ومستشار قانوني

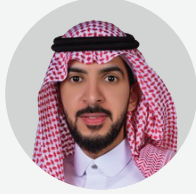


سعادة المستشار:
محمد بن هذيل
استشاري تحول رقمي

أعضاء المجلس التنفيذي للتحالف:



سعادة المحامي:
مساعد العسكر
أخصائي قانوني وتطوير
عقاري



سعادة المحامي :
مشعل البرجس
أخصائي قانوني



سعادة المستشار:
زياد التركي
أخصائي قانوني



سعادة المستشار:
عبدالرحمن الحكمي
استشاري منافسات وادارة
مشاريع



سعادة الاستاذ:
محمد الدرعاني
أخصائي إدارة مشاريع



سعادة الأستاذ:
ياسر الحماد
فرق الدعم الفني وادارة
المشاريع



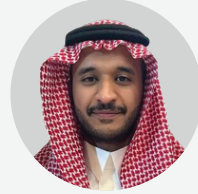
سعادة الأستاذ:
عبدالملك الصويلح
فرق الدعم الفني وادارة
المشاريع



سعادة المحامي :
فهاد الرويس
أخصائي قانوني



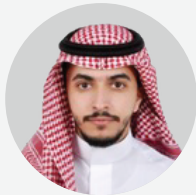
سعادة المحامي :
تركي القحطاني
أخصائي قانوني



سعادة المحامي :
محمد السويلم
أخصائي قانوني



سعادة المحامي:
محمد الاحمري
أخصائي قانوني



سعادة المحامي:
عبدالله الرشيد
أخصائي قانوني



سعادة المحامي:
عبدالرحمن الشويرد
أخصائي قانوني



سعادة المحامي :
حمد القلعي
أخصائي قانوني



سعادة المحامي :
عبدالله البراك
أخصائي قانوني



سعادة المحامية:
أمل الغامدي
فرق الدعم الفني وادارة
المشاريع



سعادة المستشارة:
بدور الأحمد
علاقات عامة - ادارة مشاريع



سعادة المستشارة:
مشاعل البشير
علاقات عامة - ادارة
مشاريع



سعادة المحامية:
امل البطي
فرق الدعم الفني وادارة
المشاريع



سعادة المستشار:
عبدالعزیز العثمان
أخصائي حوكمة وتشريعات

أعضاء المجلس التنفيذي للتحالف:



سعادة الاستاذة :
شهد اللحياني
فرق الدعم الفني وادارة
المشاريع



سعادة المستشار: شعله الشريف
فرق الدعم الفني وادارة
المشاريع



سعادة المستشار: رهام النجار
فرق الدعم الفني وادارة
المشاريع



سعادة المستشار: نهال العقيلي
فرق الدعم الفني وادارة
المشاريع



سعادة المستشار: أماني المطرفي
باحثة شرعية - اخصائية
قانونية



سعادة المستشار: ميسا الصقير
فرق الدعم الفني وادارة
المشاريع



سعادة المستشار: ندى الحارثي
علاقات عامة - ادارة
مشاريع



سعادة المستشار: نورة العوهلي
اخصائية حوكمة- تشريعات



سعادة المستشار: غادة البلوي
علاقات عامة - ادارة
مشاريع



سعادة المستشار: بدور البابطين
فرق الدعم الفني وادارة
المشاريع



سعادة المستشار: وفاء الزهراني
فرق الدعم الفني وادارة
المشاريع



سعادة المستشار: اماني الضعيان
علاقات عامة - ادارة
مشاريع



سعادة المستشار: سارة البريكي
فرق الدعم الفني وادارة
المشاريع



سعادة المستشار: نجلاء الوشاحي
فرق الدعم الفني وادارة
المشاريع



سعادة المستشار: غصون الشمري
فرق الدعم الفني وادارة
المشاريع



سعادة الاستاذة : نوال السويلم
فرق الدعم الفني وادارة
المشاريع



سعادة المستشار: فاطمة المباركي
اخصائية قانونية



سعادة المستشار: هنا منصور
علاقات عامة - تسويق



سعادة المستشار: يسرا السقاف
علاقات عامة - ادارة مشاريع



سعادة المحامية: نعيمة اللامين
فرق الدعم الفني وادارة
المشاريع

أعضاء المجلس التنفيذي للتحالف:



سعادة الاستاذة:
خولة الانصاري
فرق الدعم الفني وادارة
المشاريع



سعادة المستشار: امثال
الظفيري
فرق الدعم الفني وادارة
المشاريع



سعادة المستشار: غادة
الدايل
فرق الدعم الفني وادارة
المشاريع



سعادة المستشار: صافيناز
موسى
العلاقات العامة والتطوير



سعادة الاستاذة: اميرة
التميمي
اخصائية قانونية



سعادة المستشار: انتصار
الحارثي
مستشار عقود



سعادة المستشار: أروى
الدغريري
اخصائي تسوية منازعات
مالية



سعادة المستشار: إيلاف
شيخ
أخصائي التزام



سعادة المستشار: ليال
قدسي
فرق الدعم الفني وادارة
المشاريع



سعادة المستشار: خولة
الدايل
فرق الدعم الفني وادارة
المشاريع



سعادة المستشار: منال
الصبيحي
اخصائية قانونية



سعادة المستشار: لميس
المشاري
علاقات عامة - ادارة
مشاريع



سعادة المستشار: اسماء
الياز
فرق الدعم الفني وادارة
المشاريع



سعادة المستشار: غادة
الحمادي
فرق الدعم الفني وادارة
المشاريع



سعادة المستشار: امل
القحطاني
فرق الدعم الفني وادارة
المشاريع



سعادة الاستاذة: رعد
الدوسري
فرق الدعم الفني وادارة
المشاريع



سعادة المستشار: اسيل
الغامدي
اخصائية قانونية



الاخصائية داليا ابراهيم
اخصائية الالتزام



الاخصائية رعد ابو شريع
اخصائية السياسات
والاجراءات



المستشارة بدرية عبد
الله بن شفلوت
مستشارة الحوكمة
والمخاطر والالتزام



قيمة إستراتيجية مضافة للتحالف

المرجعية العلمية والعملية - نظرياً وتطبيقياً - لقطاع التشريعات وأعمال الحوكمة GRC

عمل التحالف على إخراج عددٍ من المؤلفات المرجعية والموسوعات المتخصصة في مجال التشريع والحوكمة، في كافة القطاعات الثلاثة متضمنةً لأهمّ المبادئ والتطبيقات ودليلاً لإجراءات أعمالهما، ممثلةً في كلاً من: المجموعة الكاملة للحوكمة وموسوعة السياسات التشريعية، لتكون مراجع للمختصين والمهتمين في الوطن، وجميع دول العالم.

المجموعة الكاملة للحوكمة

موسوعة الحوكمة الشاملة الأولى على مستوى الوطن العربي علمياً وإجرائياً وتطبيقياً

مجموعة علمية محكمة، ومؤلفات مرجعية شاملة، تم تصنيفها في سلسلة معدة من ستة أجزاء، لتكون مجموعةً موسوعيةً شاملة متكاملة تتناول الحوكمة من كافة جوانبها النظرية والتطبيقية في القطاعات الثلاثة (العام، الخاص، غير الربحي)، وتعد بفضل الله المرجعية الأكاديمية العلمية والعملية الأولى نظرياً وتطبيقياً في ما يتعلق بالحوكمة وتطبيقاتها في كافة القطاعات متناولة ذلك من الجوانب الأربعة للحوكمة: القانوني والإداري والمالي والتقني وقد حازت المجموعة الكاملة للحوكمة بتوفيق الله على إشادة المسؤولين والمستشارين في كافة القطاعات وعلى رأس قائمة الشرف إشادة كبار المسؤولين والقيادات الوطنية في الديوان الملكي ومجلس الوزراء ومجلس الشورى وعدد من الوزارات والهيئات والكيانات التي اعتمدت المجموعة الكاملة كدليل إجرائي تطبيقي للحوكمة وكذلك الجامعات والكليات التي اعتمدت المجموعة مرجعاً أكاديمياً أنبثقت منه برامج دبلومات وزمالات تدريبية تطبيقية.

وتعدُّ (المجموعة الكاملة للحوكمة) أحد أحدث منتجات تحالف الكيانات العليا ASF، وتهدف من خلالها إلى وضع نموذج نظري تطبيقي لنظم النماء وتعزيز ثقافة الحوكمة التطبيقية، وصولاً للتنمية المستدامة بمفهومها الشامل، دعماً لتطلعات القيادات وأصحاب القرار الحكومي ورواد النجاح في الهيئات والشركات، وذلك لاعتمادها خياراً في عالم الإدارة المعاصرة.

تمثل "المجموعة الكاملة للحوكمة" نهجنا الأساسي في العمل، وهي مستمدة من خبرات عميقة، وتجارب عملية، واستشارات متعددة في مجال الحوكمة والقيادة الإدارية. وقد صُممت لتغطي جميع جوانب الإدارة، المال، الأعمال، ومجال التشريعات، مما يجعلها حجر الزاوية في عملياتنا الإستشارية والتنفيذية.

مؤلف المجموعة الكاملة للحوكمة الرئيس التنفيذي لتحالف الكيانات العليا ASF

الدكتور: عبد الله الجليلي

الكتاب الأول:

الحوكمة مفاهيم ومبادئ وتطبيقات

يسعى هذا الكتاب إلى تأصيل وبيان المفهوم الصحيح للحوكمة، كما يهدف على إظهار مدى أهميتها وأهدافها ومبادئها، إضافة إلى تحديد آليات تطبيقها في القطاعات الثلاثة: القطاع العام، والقطاع الخاص، والقطاع التطوعي. حيث يعمد المؤلف بوضوح للوقوف على مفهوم الحوكمة الصحيح باعتباره منظومة متكاملة مكونة من مجموعة من المبادئ والمفاهيم المترابطة والقواعد والأنظمة الرقابية التي يتم من خلالها السيطرة على أعمال المؤسسات والقطاعات والشركات، وحمايتها وتحقيق تفاعل كفاء بين جميع الأطراف المرتبطة بها، وبما يحقق الإفصاح والشفافية والنزاهة. وتناول الكتاب في طيه إثراء موضوعات الحوكمة في قطاعاتها الثلاثة، مبتدئاً ببيان أهداف الحوكمة في القطاع العام وعناصره، والأفعال والتصرفات المجرمة في ظلّه، وإجراءات تطبيق الحوكمة عليها كما تضمن الكتاب التعريف بالحوكمة في القطاع الخاص مروراً بتطوره التاريخي وخصائصه ومبادئه وأهميته وآليات تطبيقه..

ثم يتم في فصله الأخير نحو بيان مفهوم الحوكمة في القطاع التطوعي، وعلاقة الوقف بالعمل التطوعي،

مستعرضاً كذلك أحداث تطوره التاريخي ما لذلك من أثر مباشر على الحوكمة، وموضّحاً أركان الوقف وشروطه وآلية حوكمته ومبادئه في الشريعة الإسلامية، مبرزاً ما لحوكمة الأوقاف من أهمية بالغة، ومستعرضاً أبرز مزايا ذلك، وما يقوم عليه من أساس وقواعد.



الكتاب الثاني:

الدليل الإجرائي لإعمال الحوكمة

تم إعداد هذا الكتاب ليكون باكورة الأدلة الإجرائية المتعلقة بالحوكمة الرقابية بصفة عامة، وآليات تطبيقها في القطاعات الحكومية وغير الحكومية بصفة خاصة، بهدف ترسيخ مبادئ وقواعد الحوكمة، لما لذلك من بالغ الأهمية وباعتباره من أولى الأسس التي تستند عليها القطاعات في تسيير أعمالها، بحيث يعتبر هذا الدليل مرجعية إرشادية وتنظيمية يمكن الاسترشاد بها في مختلف الجوانب ذات الصلة بتعزيز وترسيخ ممارسات الحوكمة في القطاعات المختلفة والمؤسسات الحكومية. حيث حرص المؤلف على وضع معايير واضحة ونموذج خاص لتقييم مبادئ الحوكمة في القطاعات، ليكون أداة تساعد الدوائر والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية على تقييم ممارسات الحوكمة فيها، من خلال إعداد التقارير التقييمية، والاستفادة مما ورد فيها لخلق فرص تحسينية لمعالجة الفجوات، والخروج بمبادرات تطويرية وتوظيفها على مستوى الأجهزة الحكومية وغير الحكومية، وتحديد الأدوار الرئيسية والمسؤوليات، لتفعيل ممارسات الحوكمة في مختلف القطاعات.

وقد شمل الكتاب بيان آثار الفساد على الحكومات وصوره وأشكاله، والجهات المعنية بتطبيق الحوكمة في العصر الحديث وفي المملكة العربية السعودية.

كما استعرض الأصناف التي تشملها الحوكمة الرقابية في القطاع العام والخاص والتطوعي وإجراءات تطبيق الحوكمة عليها، وما لذلك من دور في تحقيق التنمية والإصلاح الإداري والتحول للحكومة الإلكترونية.



الكتاب الثالث:

الحوكمة في ضوء الشريعة

دراسة تأصيلية

تنطلق الدراسة في هذا الكتاب من بحث مبادئ الحوكمة الحديثة وفق منظور الشريعة الإسلامية، ومدى تجذر هذه المبادئ والدلائل في التراث الفقهي الإسلامي، حيث ركّز المؤلف على دراسة المبادئ الأساسية للحوكمة التي حددها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وانبثق بذرتها من جملة ما قررته أحكام الشريعة الإسلامية واقتضته من مبادئ، بهدف إبراز الكيفية التي استمدت منها الحوكمة واشتقت مبادئها، وأهم هذه المبادئ العدل، والشورى، والمساواة، والأمانة، وغيرها مما جاءت به الشريعة وتطرقت لها نظرية الحوكمة المعاصرة، منتهياً في نتيجة هذه الدراسة إلى أنّ الحوكمة لم تُعرف من منظور شرعي غير أن دلالتها لم تخرج عن إطار مقاصد الشريعة في ترتيبات الإدارة، بل اتسعت لتشمل قيماً ومبادئ لم تتطرق إليها القيم الغربية، ملفتاً النظر إلى أنّ الحوكمة المؤسسية الإسلامية غطت مساحةً أوسع من الحوكمة في المؤسسة التقليدية، لشمولها جميع الالتزامات والحاجات الروحية والدينية في المجتمع المسلم.

كما أسفر على نحو جلي عن أن الشريعة الإسلامية بقيمتها وأخلاقياتها ومبادئها كانت الأسبق في وضع أسس وقواعد الحوكمة والأنظمة.

وتناول الكتاب بين دفتيه بيان العلاقة بين الشريعة والحوكمة، مستعرضاً في إطاره التطبيقي أبرز المبادئ بينهما، ممثلةً في مبدأ الشفافية ومبدأ المسؤولية ومبدأ العدالة ومبدأ المسائلة، وموضحاً ماهية كل نوع من هذه المبادئ وأهميتها وقواعدها ومعايير تطبيقها.



الكتاب الرابع:

الحكومة الرقابية على القطاع العام

ويعمدُ هذا الكتاب إلى تقديم إطارٍ نظريٍّ وتطبيقيٍّ للحكومة الرقابية، وبيان آليات تطبيقها على القطاع العام باعتبارها مدخلاً للرقابة، ودورها المؤثر في اتخاذ القرار الرشيد، من خلال الوقوف على أهمية الموضوع وأسباب اختياره، والتعريف بمفهوم الوظيفة الرقابية للحكومة على القطاع العام، ونشأته، وعرض مبادئه الإسلامية المتمثلة في مبدأ المشروعية وتحريم الظلم وإقامة العدل، ومحاسبة المسؤول والقضاء على الإسراف والواقعية في وضع معايير الأداء ومبدأ الشورى، إضافةً إلى مبدأ الحكمة، والعدل في الثواب والعقاب. كما عرّج المؤلف على ذكر جهات الوظيفة الرقابية في صدر الإسلام والعصر الحديث وبعد انطلاق رؤية المملكة العربية السعودية 2030، ومجالات هذه الوظيفة وإجراءاتها، بإيضاح أصناف الوظيفة الرقابية الخاضعة للحكومة على القطاع العام، وأنواع الجرائم المرتكبة وفقاً لكلِّ صنف، وإجراءاتها من منطلق النظم الحاكمة، ممثلةً في الاستقصاء والاشتباه والتجري والاستدلال والتحقيق ومن ثم التصرف في الدعوى، والمحاكمة والتنفيذ.

كما شمل المؤلف بيان ما للوظيفة الرقابية للحكومة على القطاع العام من دورٍ في تحقيق التنمية الاقتصادية والبشرية والإصلاح الإداري للجهات الحكومية المركزية وغير المركزية، ودورها في إسباغ رقابتها على الحكومة الإلكترونية. منتهياً باستعراض ما أسفرت عنه الدراسة الميدانية المطبقة على عينةٍ من مجموعة مختارةٍ من الوزارات، كشفت عن أبرز المخالفات المهنية، ومعوقات الوظيفة الرقابية للحكومة على القطاع العام، وسبل معالجتها.



الكتاب الخامس:

الحوكمة المالية مفهومها وأصولها وأدوارها الرقابية

يسفر هذا الكتاب اللثام عن التعريف بدور الحوكمة في ترشيد التحكم وكيفية إدارة الأموال في المنظمات والشركات ومختلف المؤسسات، وما لها من دورٍ فعالٍ وأهميةٍ كبيرةٍ في حماية أصول المؤسسات وضمان استخدام أموالها بكفاءة عالية وفعالية. وحيث إن القارئ الكريم يتعرف من خلال مطالعته على أهم مقاصد الحوكمة المالية التي تهدف إلى الحد من المخاطر المالية من خلال ضمان استخدام الأموال بطريقة ريدة ومسؤولة، وتزيد من تعزيز الشفافية والمساءلة عبر الإفصاح عن المعلومات المالية بطريقة واضحة ومفهومة ومحاسبة المسؤولين عن إدارة أموال المؤسسات، كما تحمي حقوق المساهمين بعدم استخدام أموال الشركة إلا فيما يحقق مصالحها، كما تساهم في جذب المستثمرين وزيادة رأس المال لما ينشأ على إثر تفعيلها من تحسين ثقة المستثمرين في الشركة وقدرتها على إدارة أموالها بفعالية عالية. ويستعرض هذا الكتاب الأدوار الرقابية للحوكمة المالية في جملة الممارسات المتمثلة بها، من وضع القواعد والأنظمة للمؤسسات المالية، والإشراف على المؤسسات المالية، ووضع الخطط والإجراءات اللازمة لمواجهة الأزمات المالية، بالإضافة إلى التعاون مع المؤسسات المالية الدولية.

الأمر الذي يجعل من هذا الكتاب مرجعًا مهما لمطالعة المساهمين والمستثمرين والمستهلكين والحكومة والمجتمع، لما يستعرضه من مفاهيم ومقاصد وأدوار تهتم بالمحافظة على استقرار النظام المالي ودعم النمو الاقتصادي وتحسين كفاءة استخدام الموارد المالية، وحماية المستهلكين من الاحتيال المالي.



الكتاب السادس: الحكومة الرقمية بين النظرية والتطبيق

ويستعرض هذا الكتاب الحكومة الرقمية باعتبارها عنصرًا مهمًا من عناصر حوكمة القطاعات والمؤسسات، وخاصةً الشركات التي تهدف إلى تحسين إدارة تقنية المعلومات والاستفادة من الاستثمار في المعلومات والتقنية، لما تقوم به آليات الحكومة الرقمية من تمكين القطاعات والمؤسسات بكيفية إدارة المخاطر الخاصة بتقنية المعلومات، للتوفيق بين عمل إدارة التقنية والأهداف المؤسسية. كما يوضح هذا المؤلف ما للتحوّل نحو الحكومة الرقمية من تمكين الجهود الرامية إلى تحقيق رؤية المملكة 2030، باعتبارها أساسًا في زيادة كفاءة أعمال القطاع الحكومي والقطاع الخاص، بل ودعمه بصورة رئيسية في تنمية الاقتصاد الرقمي، لما له من أثر بالغ في تسريع الأعمال وتطويرها وتحسينها والوصول بها إلى أعلى مستويات الدقة والموثوقية.

وقد تناول الكتاب بيان ماهية الحكومة الإلكترونية والتحول الرقمي، كما استعرض مبررات التحول الرقمي وأهميته ودواعيه وآلياته وأهم معوقاته، موضحًا الدور الرقابي للحكومة الرقمية.

من خلال الوقوف على مستقبلها وركائزها ومراحل تطبيقها وأبعادها وعناصرها وأهدافها وخصائصها ومهارات إنجازها ومحدداتها. مشيرًا إلى أهم فوائد الحكومة الرقمية للحكومات والشركات والقطاع التطوعي، ومدى ارتباطه بتحقيق الأمن السيبراني وآلية حوكمته. كما لم يغفل الكتاب الحديث عن حوكمة الحوسبة السحابية وأهم تطبيقات الرقمنة في المملكة العربية السعودية.





شركاء تحالف الكيانات العليا

مجموعة العدل القانونية ALADALAH LEGAL GROUP

تتميز مجموعة العدل القانونية بخبرتها الواسعة والعتيقة في مجال تصفية الشركات، حيث عملت على تصفية أكثر من 30 شركة شاملة للمنقولات والعقارات وتسييل مبالغٍ تجاوزت قيمتها 65 مليار ريال، محققة رصيلاً زائراً من الإنجازات المتميزة، بما تملكه من خبراء قانونيين ومتخصصين شرعيين، ويضم فريق المجموعة العديد من الخبراء في إدارة وتنفيذ الشركات، وخبرة قانونية وشرعية واسعة النطاق.

وتتكون مجموعة العدل القانونية من اتحادٍ وأئتلافٍ لعدد من المحامين والمستشارين الذين يتمتعون بتخصصاتٍ شرعيةٍ (فقهية) وقانونية (نظامية) متنوعة، وخبراتٍ واسعةٍ في سوق العمل، وتختلف هذه الخبرات بين سابقةٍ في السلك القضائي، وتدرسي في عدد من الكليات الشرعية والقانونية في الجامعات المحلية والخارجية، وتأسيس عدد من الشركات، وعضويةٍ بمجالس الإدارات في شركاتٍ مختلفة، وإشرافٍ على الإدارات القانونية بها، وعضويةٍ للجان صياغة عقود كان منها ما تجاوزت قيمتها 40 مليار سعودي، وغالبية من ينتمون لطاقتهم عمل المجموعة وهيئتها الاستشارية يحملون شهاداتٍ عليا من جامعاتٍ عريقةٍ بالمملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وأستراليا، كما أن لهم مشاركاتٍ عديدةٍ في ندواتٍ ومؤتمراتٍ داخليةٍ وخارجيةٍ في عددٍ من الجهات ذات التميز والاختصاص.

وتضمُّ المجموعة محكمين معتمدين من وزارة العدل ولديهم مشاركاتٌ في مراكز التحكيم والغرف التجارية داخل المملكة العربية السعودية وخارجها، كما تم ترشيحهم للتحكيم ورئاسة هيئات التحكيم من محاكم الاستئناف، للفصل في العديد من منازعات التحكيم.

مجموعة العدالة القانونية ALADALAH LEGAL GROUP

وتسعى مجموعة العدالة القانونية إلى تحقيق التميز القانوني والشرعي عبر أداءٍ محترفٍ وعملٍ مؤسسيٍّ منظمٍ بجودة عالية، لتكون رائدة في المجال، ومحققة أعلى المعايير في تقديم خدماتها.

وتتمثل أبرز قيم المجموعة في الجودة والإتقان في الأداء، والاحترافية في تقديم الخدمات القانونية، والدقة والسرعة في الإنجاز، والتواصل الفعال مع العملاء، بالإضافة إلى تفعيل دور الذكاء الاصطناعي Ai في دعم خطط المجموعة وتسريع إنجازاتها، من خلال استخدام مجموعةٍ من الأدوات في البحث القانوني، وتحليل المخاطر المحتملة وتقديم التحليلات المفصلة للنتائج، تسهياً لتقديم توصياتٍ مفيدةٍ للعملاء، وإدارة الملفات القانونية وتصنيفها، والاتصال مع العملاء لتقديم معلوماتٍ شاملةٍ لهم حول التطورات القضائية. مما أسهم بصورةٍ مباشرةٍ في توفير الكثير من الوقت والجهد لفريق عمل المجموعة وتحسين جودة الخدمات.

من أبرز خدمات المجموعة:

المرافعة أمام مختلف جهات التقاضي في القضاء العام والإداري واللجان القضائية.



تأسيس الشركات بكافة أنواعها، وتسجيل الوكالات التجارية ووكالات التوزيع وعقود الامتياز.



صياغة وتوثيق العقود والاتفاقيات المحلية والدولية.



تقديم الاستشارات القانونية.



تسوية النزاعات بالطرق البديلة قبل التوجه للقضاء.



تقديم الحلول القانونية للشركات المتعثرة مثل BOT, PFI, PPP, IPP.



مركز الحوكمة والتشريعات GOVERNANCE & LEGISLATION CENTRE



يهدف المركز إلى تعزيز مفهوم الحوكمة الرشيدة في مختلف المنظمات، من خلال توفير الدعم والإرشاد حول ماهيتها وكيفية تطبيقها بصورة فعالة، ويقدمُ المركز مجموعة من الخدمات المتخصصة لتقييم الحوكمة في الجهات المستفيدة من خدماته، بالإضافة إلى تطويرها باستخدام مجموعة من الأدوات والمقاييس، كما يقوم المركز بعمليات المراجعة الداخلية لحسابات المنظمة والعمليات المالية، وتقديم الاستشارات الإدارية والقانونية والفنية في الحوكمة لتطبيق المبادئ القانونية ومبادئ الحوكمة وفق أحدث التقنيات، وتقديم الدعم الاستراتيجي للمؤسسات والجهات، بوضع الخطط الاستراتيجية لتحسين الحوكمة وتحقيق أهدافها المنشودة وضمان استدامة تنميتها.

خدمات المركز:

حوكمة المنظمات باستخدام أدوات الحوكمة الرشيدة وتطبيقاتها.



تقديم الاستشارات والتوجيهات حول مفهوم الحوكمة وأساليب تحسينها وتطبيقها بشكل فعال.



توفير الدعم الفني والمنهجي للمؤسسات والأفراد في تطبيق مفاهيم الحوكمة والشفافية وغيرها.



تنظيم الدورات واللقاءات وورش العمل التدريبية للمؤسسات والأفراد، حول موضوعات الحوكمة والشفافية والمساءلة وحماية حقوق الإنسان وغيرها.



تنظيم المؤتمرات والندوات والمنتديات الدولية والإقليمية حول موضوعات الحوكمة والتنمية المستدامة، وتبادل الخبرات والمعرفة بين المؤسسات والمنظمات المختلفة.



إعداد الدراسات والأبحاث والتقارير حول مختلف مجالات الحوكمة، والمشاركة المجتمعية، والابتكارات الاجتماعية، وغيرها.



مركز الحوكمة والتشريعات GOVERNANCE & LEGISLATION CENTRE



يهتم مركز الحوكمة والتشريعات بمجال التشريع ووضع القوانين كما تقوم بالإشراف على التشريعات وإعداد مقترحات الأنظمة واللوائح والسياسات الداخلية فيما يُسندُ إليها من أعمال للجهات الحكومية وشبه الحكومية والقطاع الخاص والقطاع الثالث -غير الربحي-، بالإضافة إلى تقديم الاستشارات في الحوكمة والإشراف على تنفيذ ما يُناطُ بها من مشاريع تُعنى بحوكمة القطاعات، وتحليل وتقييم مشاريع القوانين والأنظمة المختلفة، وإعداد التوصيات والمرئيات والتغييرات اللازمة لتطويرها وتطبيقها بشكلٍ فعال.

ويسعى المركز إلى تحسين مفهوم التشريع من خلال توفير الأدوات والمنهجيات اللازمة لتحليل وتقييم الأنظمة والعمل على تجويد إجراءات التشريع، لتلبية احتياجات المجتمعات المختلفة، وتحقيق أهداف الرؤية.

خدمات المركز:

توفير الدعم الفني والاستشاري
لمختلف الجهات في مجال
التشريعات والقوانين.



إعداد القوانين والتشريعات
واللوائح والسياسات الداخلية
الجديدة.



إعداد الدراسات القانونية لمختلف
الجهات المستفيدة.



تحديث وتعديل التشريعات
والقوانين واللوائح والسياسات
الداخلية.



تنظيم الدورات التدريبية وورش
العمل القانونية للمهتمين.



ترجمة واعتماد النصوص
التشريعية من وإلى لغات أخرى.



تنظيم الندوات والمؤتمرات
القانونية لتبادل المعرفة والخبرات.



توفير الاستشارات القانونية
للجهات الحكومية والخاصة
والتطوعية والأفراد.



الإستثمار الباقي والأثر الخالد

SUSTAINABLE INVESTMENT AND IMMORTAL IMPACT

- شركة غير ربحية -



الإستثمار الباقي والأثر الخالد "بحول الله" مآثر هي شركة استشارية تدريبية غير ربحية، تتميز بكونها ذات جانب وقفي تطوعي خيري يسعى إلى تحقيق أثر فعّال ومستدام. تأسست الشركة برؤية واضحة تتمثل في تعزيز الإستثمار الباقي الذي يترك أثرًا خالدًا في المجتمعات والأفراد، من خلال تقديم خدمات استشارية وتدريبية متميزة تدعم تحقيق الأهداف الاستراتيجية للمؤسسات والأفراد.

الرسالة

نلتزم بتقديم حلول مبتكرة ومستدامة في مجال الاستشارات والتدريب، مع التركيز على تعزيز القيم الوقفية والإسهام في بناء مجتمعات أكثر استدامة وتأثيرًا.

القيم

الإستثمار الباقي: نسعى لخلق قيمة مضافة مستدامة تعود بالنفع الدائم على عملائنا. الأثر الخالد: نركز على تحقيق أثر عميق ومستمر يعزز التغيير الإيجابي في المجتمعات. التميز: تقديم خدمات عالية الجودة تعتمد على أفضل الممارسات والمعايير. العدالة الاجتماعية: توفير فرص التعليم والتدريب لذوي الدخل المحدود أو من لا يستطيع تحمل تكاليف التعليم من خلال المصارف الوقفية. المساواة في الفرص: نسعى لتمكين الأفراد من جميع الفئات الاجتماعية والاقتصادية من الوصول إلى فرص التعليم والتطوير الشخصي.

خدمات المركز:



الاستشارات
المتخصصة



التعليم لذوي الدخل
المحدود



تفعيل دور القطاع
الغير ربحي



تطوير استراتيجيات
واقصديات
الاقواق



مواكبة رؤية
المملكة 2030
للقطاع غير الربحي



نشر الوعي في
المجتمع



التدريب
النوعي



الشراكات
الإستراتيجية



نقل
المعرفة



الدعم
المستدام

مركز الرؤية الإستراتيجية
Strategic Vision Center
تدريب وتمكين - تطوير أعمال
استشارات مالية - دراسات استراتيجية



تُعدُّ أوَّل أكاديميةٍ تدريبيةٍ (تطبيقية) لإعداد المستشارين المتخصصين والمهنيين في قطاعات مختلفة كالشريعات والحوكمة والاستدامة والمحاماة والتحكيم وإدارة الأعمال والمشاريع، وتمتلك الأكاديمية أعلى الاعتمادات التدريبية المهنية العالمية في عدة تخصصات .
وتُعنى بتطوير مهاراتهم المعرفية والشخصية والمهنية من خلال ما تقدمه عبر لقاءاتها من دوراتٍ وورشٍ عملٍ شاملة في مختلف الجوانب ، بدءًا من المبادئ الأساسية إلى مجالات الممارسة المتقدمة، مبنية على حصيله خبراتٍ وممارسات ونتائج ما تم تقديمه من دوراتٍ تدريبيةٍ على مدار عدة سنواتٍ داخل المملكة وخارجها.
كما تقدم الأكاديمية الإرشاد والتوجيه من المهنيين ذوي الخبرة، بما يضمن تحصيل التطورات والاتجاهات لتمكين المستفيدين من نيل المعرفة التي تغطي احتياجاتهم وتتطلع لها الجهات التي يتبعون لها. وتقدم الأكاديمية مجموعةً واسعةً ومتنوعةً من البرامج التدريبية المصممة لتزويد المتخصصين بالمعرفة اللازمة للنجاح في مجالاتهم المختلفة.

خدمات المركز:

توفير الخدمات التدريبية - عن بعد-
للطلاب والمهنيين.



تقديم البرامج التدريبية في مجالات
متعددة من القانون والسياسات
التشريعية والحوكمة والاستدامة
وبرامج تأهيل المحامين.



توفير الدعم الفني والاستشاري
للمهنيين العاملين في مجالات
الشريعة و القانون والادارة
والحوكمة.



تأهيل المتدربين للعمل في سوق
العمل باحترافية وكفاءة.



توفير الدعم والمساعدة للخريجين
الجدد في الحصول على فرص
العمل في مجالاتهم المختلفة.



تدريب الفئات المستهدفة من
الموظفين والمهنيين لدى الجهات
على أعمال الحوكمة وتطبيقاتها.



مركز الرؤية الإستراتيجية
Strategic Vision Center
تدريب وتمكين - تطوير أعمال
استشارات مالية - دراسات استراتيجية



يسعى مركز الرؤية الاستراتيجية (Strategic Vision Center) إلى الإسهام في تطوير الأداء الإداري، وتعزيز النمو الاقتصادي، وزيادة فرص الاستثمار، من خلال تقديم باقة متكاملة من الخدمات التدريبية، والاستشارات، والدراسات المتخصصة في مجالات الإدارة والأعمال، والحوكمة، والاستدامة، لكافة الجهات الحكومية والمنشآت الخاصة وغير الربحية، بما يخدم السوق الخليجي، ويتماشى مع رؤية المملكة العربية السعودية 2030. ويقدم المركز برامج تدريبية تطبيقية رائدة تشمل الدورات الإدارية، الدورات التقنية والتحول الرقمي، ودورات إدارة المشاريع والمخاطر وتطوير الأعمال، إضافة إلى التدريب في مجالات القانون، والسياسات، والشريعة، وتأهيل المحامين، وغيرها من التخصصات النوعية.

ويضم المركز فريق عمل متمرسًا ومتخصصًا في البحث والتحليل والتطوير، يهدف إلى تمكين الجهات من تحقيق أهدافها الاستراتيجية، وتزويد كوادرها بالمعرفة والمهارات اللازمة للنجاح في بيئة الأعمال المتغيرة باستمرار، عبر مزيج من الخبرة العملية والممارسات العالمية الرائدة.

خدمات المركز:

إجراء الأبحاث والدراسات في مجال الإدارة والأعمال، لتحسين الفهم والمعرفة وتوفير الحلول العملية للمشاكل التي تواجهها المؤسسات.



تقديم البرامج التنفيذية للمديرين التنفيذيين والقادة في المراكز العليا لتحليل البيئة الاقتصادية والأسواق وإدارة التغيير وتطوير الاستراتيجيات والإدارة الفعالة.



تنمية المهارات الوظيفية لمنسوبي المنظمات والمنشآت، مثل الاتصال والتفاوض والقيادة وتحمل المسؤولية والتعامل مع الضغوط والتحكم في العواطف وغيرها.



تقديم الاستشارات الإدارية الشاملة لدراسة وضع المنظمات والمنشآت وتحليل نتائجها وتقديم الحلول العملية والفعالة للمشاكل المتعلقة بالإدارة والأعمال.



مركز الرؤية الإستراتيجية
 Strategic Vision Center
 تدريب وتمكين - تطوير أعمال
 استشارات مالية - دراسات استراتيجية



يوفر المركز مجموعة شاملة من الخدمات والموارد والأدوات المساعدة في استكشاف المشكلات المتعلقة بالأحداث الجارية، وأحدث الاتجاهات في الدراسات الاجتماعية والأبحاث حول القضايا الحرجة، بواسطة خبراء ومستشارين يعملون على تحقيق الدقة والموثوقية والتأكد من قابلية النتائج البحثية للتطبيق، وذلك لمنح عملائنا الوسائل اللازمة والأفكار المناسبة لفهم التوجهات الحالية في استطلاعات الرأي، وتقديم الدعم والتوجيه لمساعدتهم في تحقيق أهدافهم بسرعة وفعالية عالية. ويقوم المركز بإعداد الاستطلاعات بشأن الموضوعات المخصصة لأعراض الدراسات والقضايا الاجتماعية، معتمداً على أحدث التقنيات والأساليب في جمع البيانات وتحليلها في مختلف المجالات والقضايا المرتبطة بأهداف الاستطلاع وعينته، وذلك بغرض توفير البيانات اللازمة لمعرفة وجهة نظر الرأي العام وجمهور الاستطلاع واحتياجات المجتمع، لدعم جودة الدراسات ونتائج الاستشارات على نحو ملائم لأهداف التشريع وحوكمة الجهات.

خدمات المركز:

تقديم الدعم الفني والتقني لمختلف الجهات والأفراد في مجال الدراسات الاجتماعية واستطلاع الرأي.



إجراء الدراسات والأبحاث الاجتماعية في مجالات مختلفة.



تقديم الدعم الفني والتقني في مجال الإحصاء والتحليل الإحصائي.



إجراء استطلاعات الرأي في مختلف المجالات وعرض النتائج بشكل مفصل ومنهجي.



دعم جودة الدراسات ونتائج الاستشارات



تحليل البيانات المُحصّلة من الدراسات واستطلاعات الرأي وتقديم التقارير والتحليلات الإحصائية المفصلة.



شركة الشريك الرقمي للاستشارات التقنية - شريكك الاستراتيجي نحو المستقبل الرقمي يشهد العالم اليوم تحولاً رقمياً متسارعاً يفرض على المؤسسات التكيف السريع، الابتكار المستمر، وتحقيق الكفاءة التشغيلية لمواكبة التغيرات المتسارعة في الأسواق والتقنيات. لم يعد التحول الرقمي مجرد خيار، بل أصبح ضرورة استراتيجية للجهات التي تسعى إلى تطوير خدماتها، الحفاظ على تنافسيتها، وتحقيق توقعات المستفيدين من خلال حلول ذكية ومستدامة.

لماذا QPI؟

انطلقت (QPI) لتكون الذراع الرقمي للحالف والشريك الرقمي الأول للجهات الحكومية والخاصة. نحن لا نقدم حلولاً تقنية فقط، بل نُعيد تعريف استراتيجيات التحول الرقمي من خلال نهج شراكة قائم على تحقيق الأثر، حيث نتشارك مع الجهات النجاح والمخاطر لضمان تحقيق نتائج فعالية ومستدامة. تعمل (QPI) وفق أحدث المعايير العالمية، مقدمة خدمات استشارية وتقنية متكاملة بجودة عالية، تستند إلى رؤية واضحة، استراتيجية تنفيذية، وحوكمة فعالة. نحن نؤمن أن التحول الرقمي لا يتعلق فقط بالتكنولوجيا، بل يبدأ برؤية واستراتيجية محكمة، بقيادة تتبنى التغيير، مدعومة بنظم حوكمة فعالة، وإدارة تغيير تضمن بناء ثقافة رقمية راسخة.

خدماتنا:

بناء وتطوير استراتيجيات التحول الرقمي والبنية المؤسسية:
تصميم استراتيجيات رقمية متكاملة، تأسيس مكاتب التحول الرقمي، وتطوير البنية المؤسسية لتعزيز الكفاءة والاستدامة.



إدارة البيانات والتحليلات الذكية:
تحليل البيانات الضخمة، استخدام الذكاء الاصطناعي، وتقديم رؤى تساعد في اتخاذ قرارات استراتيجية قائمة على البيانات.



نظم المعلومات الإدارية والتكامل المؤسسي:
تطوير أنظمة معلومات حديثة تدعم تكامل العمليات، وتحسن التواصل الداخلي والخارجي بين الجهات.



التواصل الرقمي والتكامل بين المنصات الذكية:
تطوير حلول رقمية متكاملة تربط المؤسسات بمستفيديها من خلال التطبيقات والمنصات الذكية.



الأمن السيبراني وحماية البيانات:
تقييم المخاطر، تنفيذ حلول متقدمة لحماية البيانات، وضمان الامتثال لأعلى معايير الأمن السيبراني.



إدارة التغيير وبناء الثقافة الرقمية:
تطوير خطط إدارة التغيير، تمكين الأفراد، وتعزيز ثقافة الابتكار والتكيف مع التحول الرقمي.



الشفافية والمساءلة عبر التحليلات المتقدمة:
توفير لوحات معلومات تفاعلية وأنظمة ذكاء الأعمال لتعزيز الشفافية وتحسين الأداء المؤسسي.



الأتمتة والروبوتات الذكية:
تنفيذ حلول الأتمتة الذكية (RPA) لتسريع العمليات، تحسين الإنتاجية، وتقليل التكاليف التشغيلية.





ASIF

نبذة عن أعمالنا

نطاق خدمات التحالف:

القطاع العام:

الجهات الحكومية: كالوزارات والإدارات التابعة لها، والمرافق العامة في الدولة. الجهات شبه الحكومية: كالهيئات، والمؤسسات، والشركات التابعة للدولة.

القطاع الخاص:

الشركات والمؤسسات الخاصة بالأفراد والشركات السعودية والأجنبية.

القطاع الثالث:

الجهات التطوعية غير الربحية، كالجمعيات الخيرية والجهات الوقفية.



منجزات التحالف:



1600+

عدد أعضاء الهيئة
الاستشارية وفريق
العمل



25+

عدد الكتب
والأنتاج العلمي



850+

عدد ورش العمل
المقدمة
للمستفيدين



168+

عملاؤنا في القطاع
العام والخاص وغير
الربحي



168+

عدد شركاء
نجاح التحالف



1200+

عدد الأحكام
القضائية مكتسبة
القطاعية



56+

عدد الجهات التي
تمت حوكمتها



75000+

عدد الساعات
الاستشارية



15000+

عدد الاستشارات
القانونية



45+

عدد أحكام التحكيم
المصادقة من
محاكم الاستئناف



30+

عدد التركات
المصفاة بقيمة
16+ مليار



20000+

عدد الجلسات
القضائية



65+ مليار

مجموع المشاريع
والعقود التي تم
العمل عليها



13600+

عدد الساعات
التدريبية



85+

عدد الجهات
المستفيدة من
التدريب



45+

عدد التشريرات
والأنظمة

نجاحات التحالف في عالم التدريب:

قدم تحالف الكيانات العليا ASF خلال الفترة الماضية لكلٍ من الجهات العامة والخاصة والتطوعية والأفراد مجموعةً من البرامج التدريبية والدورات والندوات التخصصية يزيدُ عددها عن 112 برنامجًا، في موضوعاتٍ متنوعةٍ تُعنى بالسياسة التشريعية باعتبارها ركيزة أساسية تُؤدي لاستدامة منجزات رؤية المملكة 2030 وتعظيم أثارها في عمليات التنمية، وموضوعاتٍ أخرى تهتمُّ بالتوعية بأهمية الحوكمة في القطاعات وما لها من دورٍ في تحقيق الشفافية وتلافي القصور في أداء أجهزة الدولة ومؤسساتها وجميع المنشآت، ودعم الإصلاحات التنظيمية والهيكلية، بالإضافة إلى العديد من الموضوعات القانونية التخصصية لطلبة القانون والمتخصصين.

إنجازات التحالف في التدريب:

112+
عدد البرامج
التدريبية المعدة



6500+
عدد المتدربين
الأفراد



موضوعات التدريب:



التحكيم التجاري
وتطبيقاته
العملية



تطبيقات وسائل
التقاضي
البديلة



حوكمة الشركات
مبادئ
وتطبيقات



حوكمة
القطاع
العام



السياسات
التشريعية
والتنظيمية



تطبيقات
صياغة
العقود



بناء الشركات
الاستراتيجية
وإدارة التحالفات



إدارة شركات
ومكاتب
المحاماة



سلسلة برنامج
المحامي
الممارس



أعمال تصفية
وقسمة
التركتات



المهارات
الشخصية
(Soft Skills)



تقنية المعلومات
والتحول الرقمي



استمرارية الأعمال
وإدارة الأزمات



الحوكمة والمخاطر
والالتزام




التميز المؤسسي
والجودة


شركاء نجاح التحالف

قدم تحالف الكيانات العليا ASF خدماته التدريبية والتطويرية واستشاراته لأكثر من 168 جهة في مختلف القطاعات، بالقطاع العام ممثلًا في الجهات الحكومية وشبه الحكومية والقطاع الخاص والقطاع الثالث -غير الربحي-، وذلك في جميع التخصصات المذكورة سابقاً.





منهجية العمل



إطار الحوكمة الشامل (UGF - Unified Governance Framework)

مقدمة:

تُعد الحوكمة عنصرًا أساسيًا في تحقيق الاستدامة المؤسسية وتعزيز الشفافية والمساءلة. ومع ذلك، تعاني العديد من المنظمات من فضل غير متكامل لأنواع الحوكمة، مما يؤدي إلى تعقيد التنفيذ والتداخل غير الفعّال بين وظائفها المختلفة.

لذلك، تم تصميم إطار الحوكمة الشامل (UGF - Unified Governance Framework) ليكون نموذجًا تكامليًا ومرنًا يدمج جميع أنواع الحوكمة تحت ثلاثة مستويات رئيسية، مما يسهل التطبيق العملي في مختلف القطاعات.

الحوكمة والمخاطر والامتثال - نهج متكامل لضمان الاستدامة المؤسسية

حوكمة المخاطر والامتثال (GRC) هي حجر الأساس لضمان الامتثال المؤسسي وتقليل التعرض للمخاطر التشغيلية والتنظيمية. تعتمد المؤسسات الرائدة على أنظمة (GRC) متكاملة لتسهيل اتخاذ القرارات وتعزيز الشفافية والالتزام التنظيمي.

1 - تنفيذ أنظمة حوكمة فعالة

تعزيز الرقابة المؤسسية والتدقيق الداخلي لضمان الامتثال وتحقيق الأهداف الاستراتيجية.



تطوير وتنفيذ أطر الحوكمة وفقًا للمعايير الدولية مثل ISO 31000 و OECD Guidelines و COSO ERM.



2 - إدارة المخاطر المؤسسية

استخدام تقنيات تحليل المخاطر مثل مصفوفات المخاطر وخرائط الحرارة لتقييم أثر التحديات المحتملة.



وضع سياسات وإجراءات لتحديد وتحليل المخاطر المالية والتشغيلية والاستراتيجية.



3 - تعزيز الامتثال المؤسسي

تنفيذ استراتيجيات رقابية لمنع المخالفات وتحقيق الاستدامة التشغيلية.



تطوير سياسات الامتثال المؤسسي لضمان الالتزام باللوائح المحلية والدولية.



4 - تفعيل دور التدقيق والرقابة الداخلية

تحسين إجراءات الرقابة الداخلية لتقليل المخاطر وتعزيز كفاءة العمليات.



تطبيق أنظمة التدقيق الداخلي وفق معايير الامتثال لضمان النزاهة المؤسسية.



5 - التكامل بين الحوكمة، المخاطر، والامتثال

تسهيل التنسيق بين الإدارات لضمان تنفيذ سياسات الحوكمة بفعالية.



التأكد من أن جميع مكونات GRC مترابطة وتعمل ضمن إطار تنظيمي موحد.



المخرجات المتوقعة من تنفيذ GRC



تحسين التكامل بين الإدارات لتطبيق استراتيجية موحدة للحوكمة والمخاطر.



زيادة الشفافية والمساءلة في صنع القرار.



رفع كفاءة التدقيق الداخلي والحوكمة التشغيلية.



تحسين إدارة المخاطر وتقليل تأثير الأزمات على أداء المؤسسة.



تعزيز الامتثال التنظيمي وتحقيق التوافق مع المعايير المحلية والدولية.

المستويات الثلاثة لإطار الحوكمة الشامل (UGF)

المستوى الأول: الحوكمة حسب القطاع

يتم تصنيف الحوكمة وفقاً لطبيعة الجهة المطبقة لها:



حوكمة المنظمات غير الربحية

تتعلق بالامتثال للأنظمة النزاهة المالية وحوكمة العمل الخيري لضمان تحقيق الأثر الاجتماعي المستدام.



حوكمة الشركات

تعنى بإدارة الشركات والمساهمين، والإفصاح المالي، والمساءلة، الامتثال، وحماية حقوق المستثمرين.



الحوكمة العامة

تهتم بإدارة الهيئات الحكومية و الشفافية ومكافحة الفساد، وتحقيق الكفاءة الاقتصادية.

المستوى الثاني: الحوكمة حسب المجال الوظيفي

بغض النظر عن نوع المؤسسة، تحتاج جميع الجهات إلى تنظيم الحوكمة في الوظائف الرئيسية التالية:



حوكمة الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية

تركز على الاستدامة البيئية والاجتماعية وحوكمة الموارد لتحقيق استدامة طويلة الأجل.



الحوكمة الرقمية والبيانات

تضمن حماية البيانات، وأمن المعلومات، والامتثال للوائح حماية البيانات، والتحول الرقمي المؤسسي.



حوكمة المخاطر والامتثال

تشمل إدارة المخاطر الاستراتيجية والتدقيق الداخلي، والامتثال للمعايير الدولية.

المستوى الثالث: أدوات وأنظمة الحوكمة المطبقة

لتنفيذ الحوكمة بفعالية، تحتاج المؤسسات إلى أدوات ونماذج تشغيلية مثل:



حوكمة العمليات التشغيلية
تحسين الكفاءة التشغيلية وتقليل المخاطر.



أنظمة التدقيق الداخلي والامتثال
تشمل إجراءات التدقيق الداخلي والخارجي، الامتثال التنظيمي.



مصفوفة الصلاحيات والمسؤوليات
تحديد المسؤوليات لضمان الحوكمة الفعالة داخل المنظمة.



إطار الحوكمة المؤسسية
استخدام أطر مثل COSO، ISO 31000، OECD Guidelines.

القيمة المضافة - كيف نحقق التأثير الفعلي؟



تحسين استدامة المؤسسات:

تنفيذ استراتيجيات حوكمة الاستدامة لتعزيز الأثر الاجتماعي والبيئي.

تطوير إجراءات الامتثال المالي والحوكمة الرقمية لضمان استمرارية الأعمال.



رفع كفاءة التشغيل وتحسين استراتيجيات النمو

تقليل التكاليف التشغيلية من خلال تحسين عمليات الحوكمة.

رفع كفاءة فرق العمل عبر تطوير برامج تدريبية متخصصة في الحوكمة والمخاطر والامتثال.



تحقيق الامتثال المؤسسي

تطوير سياسات وإجراءات وفق المعايير الدولية والوطنية لضمان الامتثال القانوني.

تحسين أنظمة التدقيق الداخلي والرقابة المؤسسية.

أعمالنا السابقة - إنجازات قابلة للقياس



تحقيق التحول الرقمي في حوكمة البيانات

تنفيذ نظام حوكمة بيانات وفق المعايير الحديثة.

تحسين جودة البيانات وتقليل المخاطر السيبرانية بشكل فعال.



تنفيذ برامج الامتثال والرقابة الداخلية للشركات المالية والمصرفية

تطوير مدونات سلوك ولوائح تنظيمية متكاملة.

تحسين الامتثال التنظيمي وتقليل مخاطر عدم الامتثال.



تطوير أنظمة GRC في جهات حكومية

إعداد إطار متكامل للحوكمة والمخاطر والامتثال.

رفع مستوى الامتثال بنسبة كبيرة خلال أول عام من التنفيذ.

المخرجات المتوقعة



تحسين الاستجابة للتغيرات التنظيمية والتكنولوجية من خلال نهج حوكمة متكامل.



رفع مستوى الشفافية والمساءلة داخل المؤسسات.



تقليل المخاطر التشغيلية وزيادة الكفاءة المؤسسية.



تعزيز الامتثال المؤسسي وتحقيق الاستدامة التنظيمية.

خدماتنا

ASIF

منهجيات العمل

يعتمد تحالف الكيانات العليا على منهجيات عمل احترافية قائمة على أفضل الممارسات العالمية، لضمان تقديم حلول شاملة وفعّالة تلبي احتياجات عملائنا في مختلف القطاعات. نحن نؤمن بأن نجاح أي مشروع يبدأ من منهجية واضحة، وفرق عمل متخصصة، ونظم رقابة وتقييم مستمرة.

خدماتنا في المعايير الدولية

نقدم خدمات تأسيس، وتفعيل، ومراقبة أنظمة المعايير الدولية المعتمدة، على سبيل المثال لا الحصر:

ISO 9001: نظام إدارة الجودة.

ISO 14001: نظام إدارة البيئة.

ISO 45001: نظام إدارة السلامة والصحة المهنية.

ISO 27001: نظام إدارة أمن المعلومات.

ISO 22301: نظام إدارة استمرارية الأعمال.

ISO 21001: نظام إدارة المؤسسات التعليمية.

ISO 10002: إدارة شكاوى العملاء.

ISO 15189: نظام جودة المختبرات الطبية.

ISO 7101: معيار إدارة الجودة في القطاع الصحي.

خبرتنا في القطاع الصحي

لدينا خبرة عملية متعمقة في تطبيق وتدقيق أنظمة الجودة والمعايير الدولية في القطاع الصحي، منها معيار ISO 7101 ومعيار ISO 9001، حيث عملنا مع مؤسسات طبية لتطوير أنظمة إدارة الجودة، وتحسين الأداء التشغيلي، وضمان الامتثال لمتطلبات الاعتمادات المحلية والدولية. كما قمنا بتصميم وتنفيذ برامج تدقيق شاملة لتقييم الامتثال وتحقيق التحسين المستمر.

التدقيق والتطوير المستمر

لا يقتصر دورنا على التأسيس فقط، بل نواصل مراقبة الأنظمة وتدقيقها بانتظام، بهدف الكشف عن فرص التحسين وتطبيق الحلول التصحيحية والوقائية، لضمان بقاء المنظمات في مستوى عالٍ من الكفاءة والجودة.

التزامنا بالمعايير الدولية

نعمل على تمكين عملائنا من تحقيق الامتثال الكامل للمعايير الدولية، ليس فقط كمتطلب قانوني أو تنظيمي، بل كأداة استراتيجية لرفع القدرة التنافسية، وتحقيق رضا العملاء، وتعزيز الاستدامة المؤسسية.

خدماتنا في الاستشارات الإدارية والتحول المؤسسي

في تحالف الكيانات العليا، ندرك أن التميز المؤسسي لم يعد خيارًا، بل ضرورة استراتيجية لكل جهة تسعى للريادة في بيئة عمل ديناميكية ومتسارعة التغيير. ومن هذا المنطلق، نقدم خدمات متكاملة في مجال الاستشارات الإدارية والتحول المؤسسي، تشمل تصميم الهياكل التنظيمية، وتطوير الأطر والسياسات، وتفعيل الحوكمة، وتمكين الكفاءات، بما يعزز جاهزية المنظمات ويضمن توافقها مع أفضل الممارسات والمعايير الدولية.

أبرز خدماتنا في هذا المجال:

- التدقيق الداخلي وتحسين الأداء المؤسسي.
- بناء وتطوير الاستراتيجيات وخطط العمل.
- الاستشارات المالية وإعادة الهيكلة التنظيمية.
- إدارة التغيير والتحول المؤسسي باستخدام منهجيات إدارة التغيير العالمية.

خبراتنا العملية

عملنا مع عدة جهات محلية ودولية في مجالات الاستشارات الإدارية، التحول المؤسسي، الحوكمة والمخاطر والامتثال، وتنمية القدرات التنظيمية، في قطاعات حكومية، تعليمية، وصحية. وقد أسهمت مشاريعنا في:

- رفع كفاءة الهياكل التنظيمية وتحسين فعالية العمليات.
- تعزيز الشفافية ودعم اتخاذ القرار المبني على البيانات.
- تمكين القيادات والكوادر عبر برامج تطويرية وتدريبية متخصصة.
- دعم استدامة الأداء المؤسسي وتوافقه مع المعايير الدولية.

خدماتنا في الحوكمة المؤسسية وتطوير الأطر التنظيمية

في تحالف الكيانات العليا، ندرك أن الحوكمة المؤسسية وتطوير الأطر التنظيمية أصبحا ضرورة استراتيجية لكل جهة تسعى إلى تحقيق الكفاءة والريادة في بيئة عمل متغيرة ومتنامية التحديات. لذلك نقدم خدمات متكاملة تهدف إلى تصميم وتفعيل أنظمة الحوكمة، وتطوير الهياكل التنظيمية والسياسات، مع ضمان توافقها مع أفضل الممارسات والمعايير الدولية، بما يعزز الشفافية ويرفع من مستوى الأداء المؤسسي المستدام.

أبرز خدماتنا في هذا المجال:

- إعداد أطر الحوكمة المؤسسية والسياسات.
- تحديد الأدوار والمسؤوليات وإعداد اللوائح الداخلية والمبادئ التوجيهية.
- تطوير الهياكل التنظيمية ومصفوفات الصلاحيات.

خبراتنا العملية

عملنا مع عدة جهات محلية ودولية في مجالات الحوكمة المؤسسية، تطوير الأطر التنظيمية، الاستشارات الإدارية، وإدارة المخاطر والامتثال، في قطاعات حكومية، تعليمية، وصحية. وقد أسهمت مشاريعنا في:

- بناء هياكل حوكمة واضحة تعزز الشفافية والمساءلة.
- تطوير السياسات واللوائح التنظيمية بما يواكب أفضل الممارسات.
- رفع كفاءة العمليات وضمان تكامل الأدوار والمسؤوليات.
- تمكين اللجان والإدارات من أداء مهامها بكفاءة واستقلالية.
- دعم استدامة الأداء المؤسسي وتوافقه مع المعايير الدولية.

خدماتنا في حوكمة البيانات وإدارتها

ندرك في تحالف الكيانات العليا أن البيانات تمثل الأصل الأهم في عصر التحول الرقمي، وأن إدارتها وحوكمتها أصبحت ضرورة استراتيجية لضمان موثوقيتها، وحمايتها، والاستفادة منها في اتخاذ القرارات. ومن هذا المنطلق، نقدم حلولاً متكاملة في مجال حوكمة البيانات وإدارتها، بما يعزز قدرة المنظمات على تحقيق التميز التشغيلي والريادة المؤسسية.

أبرز خدماتنا في هذا المجال:

- وضع أطر ومعايير حوكمة البيانات بما يتوافق مع أفضل الممارسات العالمية.
- تصميم السياسات والإجراءات الخاصة بجمع البيانات، معالجتها، ومشاركتها.
- بناء هيكل وآليات حوكمة البيانات
- تطوير استراتيجيات جودة البيانات وإدارة دورة حياتها.
- تعزيز أمن البيانات وحمايتها وفق المتطلبات النظامية والمعايير الدولية.
- إعداد برامج توعية وتدريب لرفع ثقافة حوكمة البيانات داخل المنظمة.

خبراتنا العملية

عملنا مع عدة جهات محلية ودولية في مجالات حوكمة البيانات وإدارتها، الأمن السيرياني، والتحول الرقمي، وأسهمت مشاريعنا في:

- تحسين جودة البيانات ورفع موثوقيتها.
- تعزيز سرعة ودقة اتخاذ القرار المبني على البيانات.
- رفع مستوى الامتثال لمتطلبات حماية البيانات.
- دعم الاستفادة من البيانات كمورد استراتيجي يحقق ميزة تنافسية.

خدماتنا في إدارة المخاطر المؤسسية

في تحالف الكيانات العليا، ندرك أن إدارة المخاطر المؤسسية تمثل ركيزة أساسية لحماية المنظمات وضمان استمرارية أعمالها وتحقيق أهدافها الاستراتيجية. لذا نقدم حلولاً متكاملة تساعد الجهات على استباق المخاطر، والتعامل معها بفعالية، وتحويلها إلى فرص لتعزيز الأداء المؤسسي.

أبرز خدماتنا في هذا المجال:

- تصميم وتطوير أطر إدارة المخاطر المؤسسية (ERM Framework).
- إعداد سياسات وإجراءات شاملة لتحدي المخاطر وتقييمها ومعالجتها.
- بناء مصفوفات المخاطر وتحديد شهية المخاطر (Risk Appetite).
- تطوير آليات الإنذار المبكر ونماذج التنبؤ بالمخاطر.
- موازنة إدارة المخاطر مع استراتيجيات واستمرارية الأعمال.
- تدريب القيادات والكوادر على أساليب إدارة المخاطر.

خبراتنا العملية

لنا مع جهات حكومية وخاصة في إدارة المخاطر، الحوكمة، والامتثال، وأسهمت مشاريعنا في:

- تعزيز قدرة المؤسسات على التنبؤ بالمخاطر والتعامل معها.
- رفع مستوى الجاهزية والمرونة في مواجهة الأزمات.
- تقليل الخسائر المحتملة وحماية الأصول المؤسسية.
- دعم استدامة الأعمال وتحقيق التوازن بين المخاطر والفرص.

خدماتنا في الامتثال والالتزام المؤسسي

في تحالف الكيانات العليا، نؤمن أن الامتثال والالتزام المؤسسي يشكلان خط الدفاع الأول لحماية السمعة المؤسسية وضمان استمرارية الأعمال وفق الأطر النظامية والتنظيمية. لذلك نقدم خدمات متكاملة تساعد المنظمات على بناء بيئة عمل قائمة على النزاهة والشفافية، متوائمة مع أفضل الممارسات والمعايير المحلية والدولية.

أبرز خدماتنا في هذا المجال:

- تصميم وتفعيل أطر الامتثال المؤسسي (Compliance Framework).
- إعداد السياسات والإجراءات الخاصة بالالتزام بالقوانين واللوائح.
- إنشاء قنوات وأنظمة لرصد ومتابعة الالتزام.
- تطوير برامج تدريبية لرفع الوعي بالامتثال والالتزام.
- موازنة الالتزام مع متطلبات الحوكمة وإدارة المخاطر.
- إجراء تقييمات دورية ومراجعات داخلية للامتثال.

خبراتنا العملية

عملنا مع جهات حكومية وخاصة في مجالات الامتثال، الحوكمة، وإدارة المخاطر، وأسهمت مشاريعنا في:

- تعزيز ثقافة النزاهة والشفافية داخل المؤسسات.
- رفع مستوى الالتزام باللوائح الوطنية والمعايير الدولية.
- تقليل المخاطر القانونية والتنظيمية.
- دعم ثقة أصحاب المصلحة واستدامة الأداء المؤسسي.

خدماتنا في الأمن السيبراني وحماية المعلومات

في تحالف الكيانات العليا، ندرك أن الأمن السيبراني وحماية المعلومات يمثلان أحد أهم ركائز الثقة المؤسسية وضمن استمرارية الأعمال في بيئة رقمية مليئة بالتحديات والتهديدات. لذلك نقدم حلولاً متكاملة تهدف إلى حماية الأصول الرقمية، وتعزيز مرونة الأنظمة، وضمن سرية وسلامة البيانات وفق أحدث المعايير العالمية.

أبرز خدماتنا في هذا المجال:

- تصميم وتفعيل استراتيجيات الأمن السيبراني وحماية المعلومات.
- تطوير سياسات وإجراءات لإدارة أمن المعلومات (ISMS).
- إجراء اختبارات اختراق وتقييم الثغرات الأمنية.
- إنشاء أنظمة مراقبة واكتشاف التهديدات والاستجابة لها.
- تعزيز الوعي الأمني من خلال برامج تدريب وتثقيف متخصصة.
- مواءمة أنظمة الأمن مع المتطلبات النظامية والمعايير الدولية مثل ISO 27001.

خبراتنا العملية

عملنا مع جهات محلية ودولية في الأمن السيبراني وحوكمة تقنية المعلومات، وأسهمت مشاريعنا في:

- رفع مستوى أمان الأنظمة والتطبيقات.
- حماية البيانات الحساسة والحد من الهجمات السيبرانية.
- تعزيز جاهزية المؤسسات للاستجابة للحوادث الأمنية.
- دعم استمرارية الأعمال وضمن الامتثال للمعايير الدولية.

خدماتنا في تأسيس المكاتب الداعمة

في تحالف الكيانات العليا، نؤمن أن المكاتب الداعمة تمثل رافعة أساسية لنجاح المبادرات الاستراتيجية وضمان كفاءة التنفيذ والمتابعة. لذلك نقدم خدمات متكاملة في تأسيس وتفعيل المكاتب الداعمة، بما يعزز القدرة المؤسسية على التخطيط، التنسيق، والرقابة، وفق أفضل الممارسات والمعايير الدولية.

أبرز خدماتنا في هذا المجال:

- تصميم الهياكل التنظيمية للمكاتب الداعمة (مثل PMO، مكتب التحول، مكتب إدارة الاستراتيجية).
- تطوير السياسات والإجراءات وآليات العمل للمكاتب.
- إعداد مؤشرات أداء لقياس كفاءة المكاتب ومتابعة الأثر.
- بناء أنظمة وتقارير داعمة لاتخاذ القرار.
- تدريب وتأهيل الكوادر على إدارة المكاتب الداعمة.
- موازنة دور المكاتب مع استراتيجيات المنظمة وأهدافها.

خبراتنا العملية

نفذنا مشاريع في جهات حكومية وخاصة لتأسيس مكاتب داعمة مثل مكاتب إدارة المشاريع، مكاتب التحول، ومكاتب الاستراتيجية، وأسهمت أعمالنا في:

- رفع كفاءة تنفيذ البرامج والمشاريع.
- تعزيز التنسيق بين الإدارات والقطاعات.
- تحسين آليات الرقابة والمتابعة.
- دعم استدامة التحول وتحقيق الأهداف الاستراتيجية.

خدماتنا في التحول الرقمي وتقنية المعلومات

في تحالف الكيانات العليا، ندرك أن التحول الرقمي أصبح ضرورة استراتيجية لكل جهة تسعى للريادة في بيئة تنافسية متسارعة التغيير. لذلك نقدم خدمات متكاملة تهدف إلى تصميم، وتأسيس، وحوكمة، وحماية البنية الرقمية للمنظمات، مع ضمان توافقها مع أفضل الممارسات والمعايير العالمية.

أبرز خدماتنا في هذا المجال:

- تأسيس وإدارة مكاتب البيانات (DMO)
- إنشاء البنية المؤسسية لإدارة البيانات وتحويلها إلى أصول استراتيجية تدعم صنع القرار.
- وضع سياسات ومعايير جودة البيانات، وضمان الامتثال لمتطلبات حماية البيانات محلياً ودولياً.
- الأمن السيبراني
- تطوير وتنفيذ استراتيجيات أمن سيبراني شاملة تحمي المعلومات والأنظمة من التهديدات.
- العمل وفق المعايير الدولية مثل ISO 27001 وإطار NIST، مع إجراء اختبارات الاختراق والتدقيق الأمني الدوري.
- حوكمة تقنية المعلومات (IT Governance)
- مواءمة استثمارات التقنية مع الأهداف الاستراتيجية للجهة.
- تطبيق أطر الحوكمة العالمية مثل COBIT وITIL لضمان كفاءة وفعالية إدارة التكنولوجيا.
- تصميم وتنفيذ استراتيجيات التحول الرقمي
- تحليل الوضع الراهن وتحديد خارطة طريق للتحول الرقمي.
- تطوير أنظمة ذكية وحلول تقنية مبتكرة تدعم الكفاءة التشغيلية وتجربة العملاء.

خبراتنا العملية

عملنا مع عدة جهات محلية ودولية في مجالات التحول الرقمي، الأمن السيبراني، وحوكمة تقنية المعلومات، من بينها قطاعات حكومية، تعليمية، وصحية. وقد أسهمت مشاريعنا في:

- تحسين سرعة ودقة اتخاذ القرار.
- رفع مستوى أمان الأنظمة والبيانات.
- تحقيق تكامل أكبر بين الأعمال والتقنية.
- تعزيز الكفاءة التشغيلية وتقديم خدمات ذات قيمة مضافة.

خدمات إعادة الهيكلة والتميز المؤسسي والتخطيط الاستراتيجي

في تحالف الكيانات العليا، نؤمن أن استدامة النجاح المؤسسي تتطلب بنية تنظيمية مرنة، رؤية واضحة، ونظام أداء متكامل يقيس الإنجازات ويحفّز التطوير المستمر. نقدم حلولاً متكاملة تهدف إلى إعادة تصميم المنظمات، وتعزيز قدرتها التنافسية، وتحقيق أهدافها الاستراتيجية بكفاءة.

أبرز خدماتنا في هذا المجال:

- إعادة هيكلة المنظمات
- تحليل الوضع الراهن وتقييم الفعالية التشغيلية.
- تصميم هياكل تنظيمية مرنة تدعم تحقيق الأهداف وتستجيب للتغيرات.
- مواءمة الصلاحيات والمسؤوليات وفق أفضل ممارسات الحوكمة.
- تأسيس التميز المؤسسي
- تطبيق أطر التميز العالمية مثل EFQM ومعايير الجائزة الوطنية للجودة.
- تطوير ثقافة مؤسسية قائمة على التحسين المستمر والابتكار.
- التخطيط الاستراتيجي
- وضع استراتيجيات طويلة ومتوسطة المدى متوافقة مع الرؤية الوطنية (مثل رؤية المملكة 2030).
- تصميم خطط تنفيذية قابلة للقياس مع مؤشرات أداء واضحة.
- إدارة الأداء المؤسسي
- تصميم وتطبيق أنظمة متكاملة لقياس الأداء (KPIs) و (OKRs).
- ربط الأداء الفردي والجماعي بالأهداف الاستراتيجية للجهة.
- تصميم لوحات التحكم (Dashboards)
- إنشاء لوحات قياس رقمية تفاعلية باستخدام أحدث أدوات التحليل البصري.
- تمكين صنع القرار من متابعة الأداء في الوقت الفعلي.
- إدارة المشاريع
- تطبيق منهجيات عالمية مثل PMI-PMBOK و PRINCE2.

إدارة المشاريع من مرحلة الفكرة إلى التنفيذ والتسليم، مع ضمان الجودة وتحقيق العائد المستهدف.

خبراتنا العملية

عملنا مع مؤسسات حكومية، خاصة، وغير ربحية على إعادة هيكلة منظماتها، تأسيس أطر التميز المؤسسي، وتصميم أنظمة أداء متكاملة. وقد ساهمت هذه الجهود في تحسين كفاءة العمل، وضمان استدامة النتائج، وتعزيز القدرة التنافسية في بيئة أعمال متغيرة.

خدمات التدريب والشراكات الأكاديمية

يملك تحالف الكيانات العليا سجلاً حافلاً في تقديم البرامج التدريبية النوعية، من خلال شراكات استراتيجية مع نخبة من الجامعات والمراكز الأكاديمية داخل المملكة وخارجها. ومن أبرز أعمالنا:



برنامج الزمالة في الحوكمة والاستدامة:

برنامج رائد ونوعي على مستوى المملكة، يُعد أول برنامج زمالة إداري في هذا المجال، بالشراكة مع الجامعة الإسلامية في المدينة المنورة. يتميز بكونه برنامجاً شاملاً يمتد لعدة أسابيع، يدمج بين الجانب الأكاديمي والتطبيقي، ويهدف إلى إعداد قيادات وخبراء قادرين على إحداث أثر ملموس في مجالات الحوكمة والاستدامة.

تقديم العديد من البرامج التدريبية الفردية والجماعية، بإشراف نخبة من المدربين المعتمدين ذوي الخبرة العالية في تخصصات متعددة، مع توفير اعتمادات دولية مرموقة.

حصولنا على اعتماد مدربين دوليين لدى العديد من الجهات والمنظمات العالمية، منها:



American Accreditation Association

وعدد من الأكاديميات والمؤسسات الدولية المتخصصة في التدريب وتطوير القدرات.

قيمنا في التدريب

نؤمن بأن التدريب الفعّال هو استثمار في رأس المال البشري، لذلك نركز على:

- الجمع بين النظريات الأكاديمية والتطبيقات العملية.
- تصميم برامج تلبي احتياجات كل جهة على حدة.
- مواكبة أحدث الاتجاهات والمعايير الدولية في كل تخصص.

مجالات التدريب المتخصصة لدينا

- الحوكمة، المخاطر، والامتثال.
- استمرارية الأعمال.
- البرامج الإدارية والقيادية.
- تقنية المعلومات والتحول الرقمي.
- برامج متخصصة في إدارة المشاريع والتطوير المؤسسي.

خدماتنا الأخرى

1. الاستشارات الإدارية (MANAGEMENT CONSULTING)

- الاستشارة الاستراتيجية: نساعدك في تحديد وجهة العمل المستقبلية وخريطة الطريق اللازمة لتحقيقها، باستخدام نموذج بطاقة الأداء المتوازن (BSC) لضمان التوافق بين المجلس التنفيذي والإدارة والفريق.
- خدمة خطة العمل وجذب المستثمرين: نُعد خطة عمل متكاملة تشمل الاستراتيجية، التسويق، المبيعات، الموارد، والمالية، مع مادة عرض جذابة تُسهل جذب التمويل أو المستثمرين.
- تطوير المنظمات (Organizational Development): إعادة هيكلة شاملة تبدأ بتشخيص منظمة بدايةً من جميع الأقسام، ثم إعداد خطة تحسين للوصول لمرحلة النضج المؤسسي.
- إنشاء مكتب إدارة المشاريع (PMO): توحيد أسلوب إدارة المشاريع عبر المؤسسة مع دليل داخلي شامل لسياسات وإجراءات إدارة 15 مجالاً مشروعياً.
- الفحص الصحي للمشروع (Business Health-Check): تحليل شامل مثل فحص شامل "X-Ray، Blood Test، و Flexibility Test" مع توصيات علاجية مخصصة.
- أنظمة إدارة الجودة (Quality Management Systems): تحسين الجدارة بالثقة لدى العملاء والاستعداد للمطابقة مع متطلبات ISO أو GMP من خلال بناء أنظمة إدارة جودة متكاملة.

2. تطوير الأعمال (BUSINESS DEVELOPMENT)

- إدارة المبيعات: تصميم استراتيجيات مبيعات مخصصة تشمل خطط الأداء، مؤشرات قياس، التدريب والتوجيه لرفع الإيرادات وحصّة السوق.
- استراتيجية التسويق (Marketing Strategy): تحليل السوق، تحديد الفئات المستهدفة، وتحديد موقع المنتج قبل البدء في الحملات، مع تحديد أهداف قابلة للقياس.
- تخطيط التصدير (Export Planning): تقييم جاهزية التصدير، اختيار المنتجات، تحليل الأسواق المستهدفة، وتغطية الفجوات لتلبية متطلبات دخول الأسواق الجديدة.
- اختيار الوكلاء التجاريين (Commercial Agencies Matching): تحديد وتقييم واختيار الوكلاء المناسبين والعمل على ضمان أفضل الشروط التعاقدية.

3. الاستشارات المالية (FINANCIAL CONSULTING)

- تقييم الأعمال (Business Valuation): تحديد قيمة الأعمال — مهارة أساسية أثناء التوسع أو جذب الاستثمار.
- دراسات الجدوى (Feasibility Studies): تحليل جدوى المشاريع الجديدة أو التوسع، مع تقديم توصيات لتعزيز نموذج العمل.
- استشارات إدارة التكاليف (Cost Management Consulting): مراجعة التكاليف وتحليلها وتقديم حلول لخفضها دون التأثير على الجودة.

4. التحول الرقمي (Digital Transformation Consulting)

- التحول الرقمي (Digital Transformation): توحيد أنظمة العمل المتعددة عن طريق حلول تقنية مؤسسية متكاملة توفر التواصل والكفاءة.
- استشارات التحول الرقمي (Digital Transformation Consulting): وضع استراتيجية تحول رقمي شاملة تشمل التقييم، السياسات، والإجراءات لضمان انخفاض مقاومة التغيير.

5. إدارة العمليات (OPERATIONS MANAGEMENT)

- الإنتاج الرشيق (Lean Manufacturing): تحسين إنتاجية المصنع من خلال تقليل الهدر وتحسين تدفق العمل.
- الخدمة الرشيقة (Lean Service): تحسين كفاءة العمليات في الشركات الخدمية لزيادة رضا العملاء.
- الكفاءة البيئية (RECP): تحسين كفاءة استخدام الموارد وتقليل التكلفة والانبعاثات عبر تطبيق معايير الاستدامة البيئية والإنتاج الدائري.

6. الفحص الصحي للعمل (BUSINESS HEALTH CHECK)

- نموذج تقييم شامل يغطي:
- تحديد الهوية والقطاعات وعدد الموظفين والإيرادات.
- نقاط قياس مثل الرؤية، التخطيط، الوصول للأسواق، الشراكات، الملكية الفكرية، الاستثمار في التكنولوجيا، والتعامل مع العملاء، وغيرها من المحاور.
- أداة تشخيصية تساعد في التعرف على مستوى نضج الأعمال ووضع خطة علاجية دقيقة.

7. خدمات الاستعداد والإعداد للاكتتاب العام (IPO READINESS & PREPARATION)

- تقديم الدعم المتكامل للشركات الراغبة في الإدراج في الأسواق المالية.
- تطوير الهيكل المؤسسي والحوكمة.
- استيفاء المتطلبات المالية والتشغيلية.
- إعداد الشركة للامتثال لمعايير الأسواق المالية.



لأننا نعلم أن الإنجازَ ذا الأثرِ الظاهرِ المستدام لا يكون إلا بالشراكةِ
الفعّالة مع عملائنا وشركاء نجاحنا، فنحن هنا شركاءٌ في الحوكمةِ
والاستدامة، ومهندسو التحول والتغيير، ورؤاد الابتكار والتجديد،
وسفراء الرؤية الطموحة.
تحالفُ الكياناتِ الاستشارية؛
حيث تتحوّل الطموحاتُ إلى إنجازات، والرؤى إلى واقعٍ مشهود
- بعون الله تعالى وتوفيقه -
الخط السعودي



د. عمر الحماد
ALLIANCE CEO

تواصل معنا

Info@adalagroup.com



+966 53 108 7261 - +966 55 427 2726



المنامة

برج اوروبا-مبنى 485-مكتب 92

دبي

طريق الشيخ زايد - أبراج الامارات - الدور 41

الرياض

7930 بناية السحاب المحمدية طريق الملك فهد
وحدة 201 الرمز البريدي 12363 - 4468

جدة

طريق الملك عبدالعزيز - Easter Center

الخبير

شارع مكة المكرمة - Olaya Building